



الحاجة إلى إعادة النظر في العلاقات الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي (EU) ومجلس التعاون الخليجي (GCC) دراسة "شراكة" المفاهيمية

بقلم سيلفيا كولومبو (Silvia Colombo) وكاميليا كوميتري (Camilla Committeri)*

ملخص

يشكل كلا مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي عنصرين فاعلين عالميين يتمتعان بإمكانية هائلة للتعاون في عدة مجالات. تعرض الدراسة هذه الإطار المفاهيمي الذي وجه البحوث المقامة ضمن المشروع بعنوان "شراكة - تعزيز التفاهم والتعاون في علاقات الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي". ويأتي المشروع والدراسة بحد ذاتها في وقت مناسب تشهد فيه العلاقات حضيضاً لم تشهده من قبل وتحتاج بالتالي إلى تجديد وإعادة بناء على أسس جديد أكثر ثبات. وتهدف الدراسة هذه إلى تسليط الضوء على ماضي كما حاضر ومستقبل العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى تقييم نقاط القوة والضعف فيها وعرض أفكار هادفة إلى تعزيز التعاون المتبادل.

المقدمة

يشكل كلا مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي عنصرين فاعلين عالميين يتمتعان بإمكانية هائلة للتعاون في عدة مجالات. تعرض الدراسة هذه الإطار المفاهيمي الذي وجه البحوث المقامة ضمن المشروع بعنوان "شراكة - تعزيز التفاهم والتعاون في علاقات الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي". ويأتي المشروع والدراسة بحد ذاتها في وقت مناسب تشهد فيه العلاقات حضيضاً لم تشهده من قبل وتحتاج بالتالي إلى تجديد وإعادة بناء على أسس جديد أكثر ثبات. وتهدف الدراسة هذه إلى تسليط الضوء على ماضي كما حاضر ومستقبل العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى تقييم نقاط القوة والضعف فيها وعرض أفكار هادفة إلى تعزيز التعاون المتبادل.

يحدد القسم الأول من الدراسة الوضع الحالي للعلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في إطار تاريخ التعاون بين المنطقتين. ويعرض هذا القسم من ثم العوامل التي شجعت تعاونها من جهة، والعوامل التي أعاققت بناء علاقات أكثر متانة وخلفت إمكانيات لم تحقق من جهة أخرى. كما ويعالج هذا القسم التحديات والفرص التي ستعترض العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يشكل الهدف الأساسي لمشروع "شراكة". أما القسم الثاني من الدراسة فيعرض تقييماً لحالة التعاون الراهنة وللخطط المستقبلية في عدد من القطاعات تتراوح بين التجارة والمالية والاتصالات والتعليم العالي، وهذا ما يؤمن أساساً للأبحاث التي ستقام في المشروع. وتعرض إستنتاجاتنا بعض الأفكار حيال كيفية تجاوز العوائق وزيادة إمكانيات التعاون بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إلى الحد الأقصى كما تبين كيف سيساهم المشروع في تحقيق هذا الهدف.

* سيلفيا كولومبو باحثة في معهد الأعمال الدولية (IAI) في روما وهي المنسق لمشروع "شراكة". أما كاميليا كوميتري فتحمل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية من معهد العلوم السياسية (Sciences Po) في باريس وشهادة ماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) في لندن. وكانت كوميتري متمرنة في معهد الأعمال الدولية في روما وذلك في إطار مشروع "شراكة".

١ تعاون الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بين مصالح إستراتيجية وعوائق فكرية

الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي تتشارك تاريخاً طويلاً من التعاون

يعود تاريخ العلاقات بين أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي بالتاريخ إلى العام ١٩٨٨ مع توقيع إتفاقية التعاون بينهما على الرغم مما سبقها من ثنائية وحدة في العلاقات تأتت عن الروابط التاريخية والاستعمارية التي جمعت الجهتين. فقد بدأ التواصل بين الجهتين في العام ١٩٨٣ كنتيجة مباشرة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٨١. وشكلت إتفاقية التعاون التي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٨٩ مستندا عاماً إلى حد ما يهيئ إطاراً مؤسسياً لتعاون كان يجب أن يتم في عدد من المجالات التي تهتم كلا الجهتين ومنها قطاعات الاقتصاد التقليديّة، ألا وهي قطاعات الطاقة والصناعة والتجارة والاستثمار والزراعة والعلم والتكنولوجيا والبيئة.^٢ أما أهداف الإتفاقية الأساسية فاشتملت على تحسين العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين، وتكثيف التجارة وتبادل الإستثمارات، وتمتين إعتماد المناطق بعضها على بعض، وإطلاق حوار سياسي غير رسمي. كما ورمت الإتفاقية إلى تشجيع دمج مجلس التعاون الخليجي في المنطقة، وإلى المساهمة في تعزيز الاستقرار في منطقة تحمل أهمية إستراتيجية بالنسبة لأوروبا، وإلى ضمان موارد الطاقة لأوروبا، وأخيراً إلى تقوية عملية تنمية الاقتصاد وتنويعه في دول مجلس التعاون الخليجي.

إلا أن العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي إقتصرت مدة سنين عديدة في الأغلب على التجارة والمسائل الإقتصادية على الرغم من تعدد الأهداف المذكورة التي تعكس طموحاً عالياً وتنوعها. فقد شكلت إقامة منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي أحد الأهداف الرئيسة لإتفاقية التعاون. وقد أظهر الطرفان إندفاعاً شديداً بادئ الأمر وذلك نتيجة الانعكاسات الإيجابية المحتملة التي قد تتأتى عن التعاون في المسائل السياسية والأمنية، إلا أن وتيرة المفاوضات تراجعت شيئاً فشيئاً إلى أن وضع مجلس التعاون الخليجي حداً لها من جهته في نهاية العام ٢٠٠٨. وفيما سيعالج القسم التالي العوامل التي أعاققت إقامة منطقة تجارة حرة، بات من الشائع إعتبار العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي رهينة المسألة هذه. فقد شهدت المشاورات تقلبات كثيرة وغالباً ما تغير نطاقها كما سلطتها لكي تتناسب وأولويات إحدى الجهتين أو كليهما الجديدة. كانت الإتفاقية لتؤمن تحرير التجارة بالسلع والخدمات بشكل تدريجي ومتبادل بين المنطقتين بهدف تأمين درجة متساوية من فرص دخول السوق. كما وكانت المفاوضات لتؤدي إلى وضع قواعد وأنظمة مشتركة في ما يخص حقوق الملكية الفكرية والمنافسة وفض النزاعات كما وقواعد المنشأ. وعلى الرغم من بدء المشاورات في إقامة منطقة تجارة حرة في العام ١٩٩٠ مباشرة بعد توقيع إتفاقية التعاون، لم يصبح إحتمال إقامة هذه منطقة بين الجهتين واقعياً إلا في العام ٢٠٠٣ مع تحوّل مجلس التعاون الخليجي إلى إتحاد جمركي. وفي العام ٢٠٠٧ إزدادت وتيرة المفاوضات ومعها توقعات الوصول إلى نتيجة ختامية في العام ٢٠٠٨. إلا أن التوقعات هذه لم تتحقق لأن مجلس التعاون الخليجي إعتبر أنه قام بتنازلات كثيرة لم تلق أية مكافأة من الجهة الأوروبية وقرّر بالتالي إيقاف المشاورات. ولم تحافظ المنطقتان في الأعوام اللاحقة إلا على التبادلات المؤسسية من خلال الاجتماع الوزاري المشترك السنوي ومجموعة من البيانات وبعض الإجتماعات بين الخبراء تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات البيئة والطاقة والتعليم ومكافحة النشاطات الإجرامية.

غير أنّ هذه اللانحة لا تصف طبيعة العلاقة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بشكلٍ وفي في عدد من المجالات. فبعض المسائل تتّصف بالخاصة بالإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، بينما يظهر أيضاً عدد من المسائل العالمية ذات الصلة بالعلاقة الثنائية هذه. تشكل من جهة العلاقة في مجال الطاقة بلا شك المحرك الأساسي للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وتقل الشكوك في ضرورة تعزيز التعاون في هذا القطاع بالمقارنة مع القطاعات الأخرى وذلك لأن أوروبا تحتاج إلى ضمان توفير حاجتها المتزايدة لمصادر الطاقة بينما تسعى دول

١. م. لغرنزي (M. Legrenzi)، مجلس التعاون الخليجي وعلاقات الخليج الدولية. الدبلوماسية والأمن والتسييق الاقتصادي في الشرق الأوسط المتغير (The GCC and the International Relations of the Gulf. Diplomacy, Security and Economic Coordination in a Changing Middle East)، لندن-نيويورك: أي. بي. تاوريس (I.B. Tauris)، ٢٠١١.
 ٢. إتفاقية التعاون بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، الجريدة الرسمية ل ٥٤ (Official Journal L 054) بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٩، ص ٣ إلى ١٥، <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/?uri=celex:21989A0225%2801%29>.

مجلس التعاون الخليجي إلى الوصول إلى التكنولوجيا والبراعة الفنيّة. هذا وقد أثارت الأزمة المالية العالمية الحالية من جهة أخرى تساؤلات مهمة حول الدور الذي تلعبه صناديق الثروات السيادية الخليجية والإستثمارات الخليجية بشكل عام. ورغم أن العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي قد تبدو غير متناسقة في بعض النواحي، وذلك نتيجة تنافس أوروبا ودولها الأعضاء مع فاعلين آخرين كالصين، وسعي الهند إلى بناء علاقة خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي بغية تلبية حاجات الدول هذه المالية والمتعلقة بالطاقة، يُظهر الواقع حالة مختلفة تماماً. فأوروبا هي اليوم أحد أهم شركاء منطقة الخليج الإستراتيجيين كما ومثالاً للمنطقة هذه نوعاً ما في تطورها الداخلي باتجاه دمج إقليمي أعمق، وستبقى كذلك. وعلى الرغم من مصالح المنطقتين الإستراتيجية، تضاعفت العلاقة بينها ليتحول الحوار بينها وتعاونها إلى تمرين رسمي غير مثمر.

وقد إتفق الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠١٠ على برنامج عمل مشترك لتطبيق إتفاقية التعاون الصادرة في العام ١٩٨٨^٢ يُنفذ خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠١٠ حتى العام ٢٠١٣. وإشتمل البرنامج على لائحة مفصلة من مجالات التعاون المختلفة بدءاً من التجارة والطاقة مروراً بالثقافة والتفاهم المتبادل، وصولاً إلى التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أنه يصعب تطبيقها كما كانت الحالة سابقاً. لذلك لم يساهم برنامج العمل المشترك في إحياء التعاون بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ولا في إعادة توجيهه في مسار جديد. فمن الضروري إذاً تقليص عدد المجالات هذه لإعادة رسم العلاقة بين المنطقتين وذلك بغية تفادي تعدد المجالات التعاون يضعف هذا الأخير، كما ويجب تركيز العلاقة على أفضل الممارسات (راجع الخاتمة للحصول على توسع أكثر تفصيلاً في هذه المسألة).

يبقى التعاون بين الجهتين محدوداً إلى حدّ فاجع ولا يضاوي إمكاناتهما ولا طموحاتهما على الرغم من مضي ما يفوق العشرين عاماً على توقيع إتفاقية التعاون في العام ١٩٨٨ بالإضافة إلى تتابع جولات المباحثات والاجتماعات. وأتت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتزيد من ضرورة إعادة البحث في العلاقة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال معالجة غياب الإرادة السياسية في حل بعض المسائل العالقة. وقد ولدت الحالة هذه على مر السنين بالإضافة إلى ذلك سوء ظن وغياب ثقة إلى حد ما خاصة في ما يتعلق بنوايا الإتحاد الأوروبي وقدرته على إقامة حوار صادق مع مجلس التعاون الخليجي لا يخضع لشروط مسبقة بغية تعزيز التعاون المتبادل.

أما أحداث ما سُمّي بالربيع العربي الأكثر حداثة فقد سَطرت ضعف نفوذ الإتحاد الأوروبي في منطقة الخليج ونقص الأدوات في مجال التعاون الخاص بالسياسات الخارجية. ويظهر عدم إشراك الإتحاد الأوروبي مجلس التعاون الخليجي في مبادراته التي إستهدفت منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط قلة تبصر من جهة الإتحاد الأوروبي في ما يخص مجلس التعاون الخليجي. ويكمن الخطر في أن تؤدي التطورات الإقليمية السياسية والاجتماعية الاقتصادية الجديدة إلى تضائل الوجود والتأثير الأوروبيين في منطقة الخليج أكثر بعد. تستعرض الفقرات التالية كيف إتخذت هذه الحالة شكلاً ملموساً وتحدّد بعضاً من أسباب ضعف العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.

تفسير العلاقة حتى اليوم: العوامل الهيكلية

يمكن ذكر كلا العوامل الهيكلية والاحتمالية من بين أسباب الأداء المخيب والصعوبات الفائقة في بناء العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. وقد تأثر تعاون هذين الأخيرين بالإجمال بوضع دول الخليج السياسي كما الاقتصادي، المحلي والإقليمي والدولي.

بالنسبة للعوامل الهيكلية أولاً، عانت العلاقة المتعددة الأطراف بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من ثبات العلاقات الثنائية التي تقوم كل منها بين دولتين أوّلها عضو في الإتحاد الأوروبي وثانيهما دولة خليجية. ويعود ذلك جزئياً إلى نواقص مؤسسية تتخلل مجلس التعاون الخليجي. هذا وما زال إتخاذ القرارات في مسائل إستراتيجية

٢. برنامج العمل المشترك لتطبيق إتفاقية التعاون الموقعة في العام ١٩٨٨ بين مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي،
http://eeas.europa.eu/gulf_cooperation/docs/joint_action_programme_en.pdf. 2010-2013

كالسياسة الخارجية يتم على مستوى كل دولة وحدها بدلاً من أن يتم داخل إطار مجلس التعاون الخليجي المتعدد الأطراف في حين لم يكتمل الدمج الاقتصادي والمالي بعد (راجع القسم الثاني للمزيد من التفاصيل حول الوضع الحالي للروابط الاقتصادية على المستوى الإقليمي). يبين هذا الأمر أيضاً في التناقضات والمزاخمت التي تظهر أحياناً في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي السنة على كلا الصعيدين المحلي والخارجي. وتشكل على سبيل المثال المنافسة المتزايدة بين المملكة العربية السعودية وقطر في أعقاب الربيع العربي كما النزاع المبطن في ما يخص مسألة الإتحاد النقدي دليلاً للتناقضات ضمن مجلس التعاون الخليجي. فقد أنشأت السعودية والكويت وقطر والبحرين في العام ٢٠١٠ "مجلساً نقدياً" ليسبق تأسيس بنك مركزي خليجي إلا أن المجلس هذا عمل منذ ذلك الحين من دون لفت الأنظار بسبب غياب الإتفاق حول المسألة بأسرها. وعلى صعيد عام أكثر بعد، يمكن وصف مجلس التعاون الخليجي بأنه منظمة إقليمية تتصف بضعف الوحدة فيها، تدور ضمنها خلافات كبيرة بين الدول الأعضاء حول شكل التعاون الذي يجب إتباعه في الشؤون الداخلية كما الخارجية.

ولا يمكن تحميل الشركاء الخليجين وحدهم مسؤولية الصعوبات التي تتخلل العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. فعلى مستوى الإتحاد الأوروبي، غالباً ما وضعت الدول الأعضاء سياسات خارجية مستقلة سمحت لها قدر الإمكان بالاحتفاظ بحرية التصرف في علاقاتها الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا حال المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا على سبيل المثال، التي حاولت كل منها بناء علاقات ثنائية مميزة مع دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي^٤ الأمر الذي ولد درجة معينة من القلق لدى بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حول سعي المفوضية الأوروبية المؤخر إلى رسم دور قيادي لنفسها في العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. وقد أشارت بالإضافة إلى ذلك سياسات الدول الأعضاء إلى دول مجلس التعاون الخليجي أن أخذ الإتحاد الأوروبي على محمل الجد لا يجدي نفعاً.

هذا ويتأثر تطور العلاقة بين الجهتين أيضاً بالصعوبات الهيكلية التي تطرحها السياسات الأوروبية الخارجية والأمنية. فقبل دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، لعبت رئاسة الإتحاد الأوروبي المتناوبة دوراً مهماً إما في تقدم أو في عرقلة العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. وقد أظهرت أبحاث سابقة أن بعض الدول المترسدة تحلت بالقدرة والتصميم للتركيز على تطوير العلاقة هذه ومنها الرئاسة الألمانية في النصف الأول من العام ٢٠٠٧ والرئاسة الفرنسية في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨، بينما ترك ترؤس دول أخرى العلاقة هذه كاسدة. ثم مع دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٩، أصبحت العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من إختصاص الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS). ويظهر من خلال التقارير والبيانات المشتركة الصادرة نتيجة الاجتماعات الوزارية المشتركة التي عُقدت في الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢، أن مناقشات طويلة تدور منذ وقت في ما يخص عدداً من المسائل الإقليمية والدولية وضرورة وضع «حل مشترك» لـ«تحديات مشتركة»، وتطبيقها. في المقابل، تتصف المعلومات المتوفرة حول خطط تطوير التعاون بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في المجالات التي تتخطى السياسة الخارجية بالقليلة. يشكل هذا كله تكلمة مباشرة للنزعة الخاصة بالسياسة الخارجية الأوروبية حيال الحكومات العربية وهي نزعة وُلدت مع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تقول إن سياسات مكافحة الإرهاب وضرورة ضبط الإضطرابات الصادرة عن العراق وإيران أصبحت تشكل مواضيع النقاش والتشاور الأكثر إلحاحاً بين الجهتين.

وبحسب ريتشارد يونغز من مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي (FRIDE)، «يشكل فشل الإتحاد الأوروبي في حل التوترات بين الإستراتيجيات الاقتصادية والسياسية في الخليج أحد الأسباب الرئيسة للتقدم المحبط في العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي». ويعود ذلك أساساً إلى تداخل المسائل الاقتصادية، وبالأخص التركيز

٤. أ. بابود (A. Baabood) وح. إدوردز (G. Edwards)، «تعزيز التعايش: التفاعل بين الدول الخليجية والإتحاد الأوروبي» (Reinforcing Ambivalence: The Interaction of Gulf States and the European Union)، المجلة الأوروبية للشؤون الخارجية (European Foreign Affairs Review)، عدد ١٢، الجزء ٤، ٢٠٠٧، ص ٥٤٨ إلى ٥٥٠.

٥. ك. كوش (C. Koch)، «البحث في الفرص في العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي» (Exploring Opportunities in the EU-GCC Relationship)، موجز سياسات، مشروع الجسر، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، <http://www.aljisir.ae/sq=node/33>.

٦. ر. يونغز (R. Youngs)، «طريق مسدود في العلاقات الأوروبية الخليجية» (Impasse in Euro-Gulf Relations)، ورقة عمل، مشروع الجسر، نيسان/إبريل ٢٠٠٩، ص ٩، <http://www.aljisir.ae/sq=node/33>.

الشديد على منطقة التجارة الحرة، مع المسائل السياسية ومسائل الحوكمة، فيما لم ينجح أي من مجالي التعاون هذان في تحقيق النتيجة المتبتغاة. وعلى الرغم من عدم توافق الأهداف السياسية والأخرى الاقتصادية إلى حد ما في أية علاقة، تميّزت الاختلافات من هذا النوع في الخليج بصعوبة تسويتها. فقد شكّل من جهة أولى غياب المرونة في السياسات الاقتصادية عائقاً لتحقيق الأهداف السياسية، وحال التفكير على مدى قصيرٍ في ما يخصّ التحديات الإستراتيجية دون تطوير التعاون الاقتصادي.

على الصعيد الاقتصادي أولاً، لم يبلغ دمج إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بعد المستوى المطلوب إن في طرق تحسين الإتحاد الجمركي أم في تطبيق مبدأ السوق المشتركة أو في التحضير لإطلاق عملة موحدة، الأمر الذي يعيق تعزيز التعاون والتنسيق مع الإتحاد الأوروبي في المسائل الاقتصادية بما أن هذا الأخير يرى في الخطوات هذه شرطاً مسبقاً وميسراً لإقامة منطقة تجارة حرة. أما على المستوى الدولي فغالبا ما تلقى دول مجلس التعاون الخليجي من جهتها اللوم على الإتحاد الأوروبي لقلّة دعمه لدمج إقتصاداتها في الأسواق العالمية. فقد حجرت حكومات الإتحاد الأوروبي مدة أعوام على دول الخليج إدخال البتروكيماويات غير خاضعة للرسم. يتأتى ذلك أساساً عن الضغط الشديد الذي مارسه جميعاً منتجي النفط في أوروبا التي نشطت في معارضة تحرير التجارة.^٧ هذا ومن الواضح كما يُعرض في ما يلي أن مؤيدي سياسة حماية الإنتاج الوطني في الإتحاد الأوروبي إستغلوا راية حقوق الإنسان لإعاقة منح الإتحاد الأوروبي عرضاً أكثر غنى لمجلس التعاون الخليجي. في الواقع، لم يخف مجلس التعاون الخليجي يوماً أنه يرى في توقيع إتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة مطلباً أساسياً لتعزيز التعاون السياسي. إلا أن الإتحاد الأوروبي رفض الرغبة هذه مراراً وعامل مجلس التعاون الخليجي، وبالأخص المملكة العربية السعودية وقطر، كمجرد مصدر مزوّد بالطاقة عوضاً عن معاملته كفاعل جغرافي إستراتيجي مهم على امتدادٍ أوسع في منطقة الشرق الأوسط. ويشهد اليوم الموقف هذا لربما بداية تحوّل نتيجة الانتفاضات العربية.

أما على الصعيد السياسي فلم يحدث الإتحاد الأوروبي إلا أثراً ضئيلاً. وقد إتصفت بالإجمال الجهود التي بذلها لتشجيع إصلاح الحوكمة في دول مجلس التعاون الخليجي بالضعيفة، وذلك نتيجة تركيزه على مكافحة الإرهاب وسط كل عمله على السياسة الخارجية. فالمشروطة لم تُطبق مع أنظمة دول مجلس التعاون الخليجي من جهة بسبب رفض الأنظمة هذه أي شكل من التدخل الخارجي في المسائل المحلية. ولم يسع الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى وراء إقامة حوارٍ رسمي مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة، كما وتم إيقاف المشاريع وبرامج المساعدة التي شملت المجتمع المدني بسبب إثارها للتوترات مع الأنظمة التي اعتبر تعاونها ركيزةً للإستراتيجية الغربية في مكافحة الإرهاب. ثم بعد توسيع الإتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٤، أُعيد توجيه جهوده بشكلٍ جزئيّ إستراتيجي نحو المنطقة الشرقية، الأمر الذي أتى زيادة على ضعف قدرته الهيكلية على إطلاق حوارٍ سياسي مع منطقة مجلس التعاون الخليجي. ويرى بعض الكتاب في توجهات الدول الأوروبية الشرقية والوسطى سبباً إضافياً يكمن وراء خسارة الإتحاد الأوروبي اندفاعه في تطوير علاقته مع مجلس التعاون الخليجي خسارة جزئية. وقد ولد توسيع الإتحاد الأوروبي ليضم هذه الدول نظرةً لديه تركّز أكثر على الداخل بعد أن اضطر على التعامل مع آثار العملية هذه على الصعيدين المؤسسي والدستوري.^٨

هذا ويظهر خروج المشاورات حول منطقة التجارة الحرة عن مسارها أن طرفاً أو آخر من الطرفين جادل في جوهر العلاقة بحد ذاتها في أغلب الأحيان. وهكذا ملأ خبر فشل هذه المشاورات الصحف واعتبر عائقاً أساسياً للتعاون. فغالبا ما تذرّ مسؤولون رفيعو المستوى في مجلس التعاون الخليجي من جهة من محاولة الإتحاد الأوروبي بإدراج مسائل حقوق الإنسان في المشاورات حول منطقة التجارة الحرة، الأمر الذي اعتبر بمثابة محاولة غير مبررة للتدخل في تقدم هذه الدول المحلي. وأدى بالتالي رفض مجلس التعاون الخليجي الخضوع لشروط الإتحاد الأوروبي لأن لا علاقة لهذه المسائل بالتعاون الاقتصادي ولا بالحوار، إلى تضاول إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة، ومعها تطور العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. وتعتبر من جهة أخرى وجهة نظر الإتحاد الأوروبي إلى حد ما أن نفور مجلس التعاون الخليجي من البند المتعلق بحقوق الإنسان يخفي في طياته اعتراضاً أعمق بعد على التحرير الفعلي، بما فيه قطاعي الخدمات والاستثمار،

٧. ر. يونغز (R. Youngs)، المرجع السالف الذكر، ص ٢.

٨. أ. بابود (A. Baabood) وج. إدوردز (G. Edwards)، المرجع السالف الذكر، ص ٥٣٩.

وعلى خفض الإعانات المالية في إقتصاداتها. بالإضافة إلى ذلك، كان من المفترض أن تشكل إقامة منطقة تجارة حرة بالنسبة للإتحاد الأوروبي خطوةً أساسيةً تدفع إلى بدء أشكالٍ أخرى من التعاون بين التجمعيين. وقد شكّل الحوار في موضوع الطاقة بالأخص إحدى أولويات الإتحاد الأوروبي في منطقة الخليج وذلك على ضوء إنشغالها بأمن الطاقة. إلا أن التعاون بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في قطاع الطاقة لم يزدهر على الرغم من التكامل الواضح بين الجهتين في هذا المجال الذي يبرز من خلال أهمية المهارة الأوروبية الفائقة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في قطاع الطاقة المتجددة والمسائل المرتبطة بالتغير المناخي. من المهم إذاً تحديد المشكلة وآثارها بغية إعادة بناء العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي على أسسٍ جديدٍ أكثر صلابة. وقد تقوم إحدى طرق تخطي الشلل الذي أصاب العلاقة هذه على إتخاذ تدابير ترمي إلى بناء الثقة، ومنها تدابير تعاونٍ ملموسة في السياسة الخارجية والتعليم والتدريب وفي مجالات أخرى أقل جدلية على سبيل المثال.

هذا وما زال الأمن في الخليج حتى الآن لا يدخل في إطار العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، كما ولم يشمل التعاون إلا بيانات سياسية أو إتفاقات ثنائية بين أعضاء مستقلين في كل من المجموعتين. إلا أن الأمن يلعب بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي دوراً أساسياً في رسم علاقاتها الخارجية. وبالتالي أثرت إتكالية الدول هذه الكبيرة على الولايات المتحدة المتأثرة عن أسباب أمنية، في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي أيضاً. فالعلاقة مع الإتحاد الأوروبي لن تُعتبر يوماً بمثابة البديل للدور المحوري الذي تؤديه الولايات المتحدة في المنطقة، ولطالما يُعتبر التواجد الأمريكي العسكري أمراً ضرورياً لا يستطيع الإتحاد الأوروبي تأديته محله. لكن دول مجلس التعاون الخليجي رأت حاجةً إلى تنويع علاقاتها بغية تجنب إلتحام هويتها الفائق بقوة الولايات المتحدة العظمى. ثم، حين واجهت ما وصفته بـ«سياساتٍ إقتصادية صلبة» بالإضافة إلى بنودٍ لا مهرب منها مرتبطة بحقوق الإنسان وبالحوكمة، تراجعت دول مجلس التعاون الخليجي مترددة.

العوامل الاحتمالية ومستقبل العلاقة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

لقد طرأت تغييرات عميقة على مستوى الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي منذ العام ١٩٨٨، ولم ترم العلاقة بينهما إلى تحقيق توقعات الجهتين. حتى أنه يبدو أن الحوار الصريح بينهما الهادف إلى ترميم علاقتهم التي إستحوذ عليها حدثان أساسيان ألا وهما ما عُرف بالربيع العربي والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة، لم يَرَ بدايته بعد.

بدلاً أولاً الربيع العربي أولويات كلا الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي جزئياً، وتضارب بالتالي مع تعاونهما المشترك. فالدور الحازم على نحو متزايد الذي لعبته دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة المملكة العربية السعودية وقطر، في الأحداث التي يشهدها العالم العربي منذ العام ٢٠١١، أدى إلى إرتفاع الإستفادة الناتجة عن إنشغال أوروبي أكثر تنظيمياً وإستراتيجيةً في المنطقة. كما وكشف الربيع العربي في الوقت نفسه تباينات متعددة في ردود دول مجلس التعاون الخليجي على التحولات الجسيمة التي تطرأ في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والتي ستشكل مصدراً إضافياً للضغط يطال قدرتها على التعامل مع التحديات المتشعبة التي يجب عليها مواجهتها إما محلياً أو خارجياً. هذا وقد عوّض إعتدال برنامج جريء للإتفاق الإجتماعي وإعادة توزيع الدخل، عن الأثر القصير الأمد والمضاد للوضع الراهن الذي خلفه الربيع العربي. إلا أنه من المرجح، كما تبين في بلاد أخرى، أن تتعدّر إستدامة تضخيم خطط الرعاية الاجتماعية في حال إنخفضت أسعار النفط. ^٩ بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي العبء الذي أنتجته زيادة فرص العمل والرواتب على القطاع العام إلى إضعاف الهدف الذي يقوم على تنشيط النمو الناشئ عن القطاع الخاص وقدرته هذا القطاع على خلق فرص العمل خارج قطاع النفط والغاز، بدلاً من أن يرمي إلى تحقيق هذا الهدف.

أما في ما يخص الأزمة الاقتصادية والمالية، فلا يشكل تعليق المشاورات حول إقامة منطقة تجارة حرة من قبل مجلس التعاون الخليجي في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٨ صدفة. ففي الفترة هذه، بدأت الأزمة المالية تسيطر على أوروبا. لذلك لا يمكن فصل القرار هذا عن التبدل الذي أحدثته الأزمة المالية في توازن القوى ليصبح لصالح مجلس

٩. س. كولومبو (S. Colombo)، «تحليل ردّ مجلس التعاون الخليجي على الربيع العربي» (Unpacking the GCC's Response to the Arab Spring)، تعليق «شراكة» رقم ١، تموز/يوليو ٢٠١٢، <http://www.sharaka.eu/sp=700>.

التعاون الخليجي. وبينما ضعفت أوروبا كثيراً على أثر الأزمة، إكتسب الخليج دوراً أكثر جزمًا ليصبح في مركز أقوى يسمح له بأن يتباحث بشروط أفضل في علاقته مع أوروبا. كما اضطرت بروكسل في الوقت نفسه على إعادة تقييم الأساس المنطقي لعلاقتها بمجلس التعاون الخليجي. فإذا نُظِرَ إلى الخليج فقط كمزودٍ أساسي بالطاقة وكسوق للسلع المصنّعة في الإتحاد الأوروبي، يظهر أنه مصدر قيم للإستثمار في رؤوس الأموال بالنسبة للمصارف والمؤسسات الأوروبية في وقت تواجه فيه أوروبا صعوبة في تمويل نفسها. هذا وقد أدت التغيرات في الاقتصاد السياسي العالمي أيضاً إلى إزدياد رغبة الإتحاد الأوروبي في التوصل إلى إتفاق مع مجلس التعاون الخليجي حول إقامة منطقة تجارة حرة. وفيما يميل توازن القوى الاقتصادية أكثر فأكثر نحو آسيا، تبدو منطقة الخليج في موقع ممتاز لتعمل كجسر يصل السوق الأوروبية بالسوق الآسيوية. وفي الوقت نفسه، تدفع المنافسة الآتية من مناطق أخرى وبخاصة من الأسواق الآسيوية، الإتحاد الأوروبي إلى إدراك الحاجة إلى تعزيز التبادل التجاري مع مجلس التعاون الخليجي.

في هذا الإطار، يبدو مجلس التعاون الخليجي مندفعاً لتوسيع تأثيره ليشمل المسائل الجيوسياسية بينما يثبت إستقلاله، وذلك بالأخص في الإطار الإقليمي المتبدل سريعاً. يظهر ذلك في تجاوبه مع الربيع العربي فقد أعرب مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول الأعضاء بالأخص، عن إستعدادهم لإتخاذ الدور القيادي كما يطالبون الإتحاد الأوروبي بدعم جدول أعمالهم. أما الإتحاد الأوروبي فما زال يرى في دول مجلس التعاون الخليجي شريكاً إستراتيجياً محتملاً في عددٍ من المسائل الاقتصادية وخاصة مع وقوع الأزمة.

وقد آن الأوان لربما لوضع إتفاق مشترك مختلف من نوعه بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. فعلى ما يبدو، لقد أدرك الإتحاد الأوروبي ضرورة عدم فشله أكثر بعد في تطوير علاقته بالشريك الإستراتيجي هذا، ويحاول بالتالي أن يعمل أكثر مع مجلس التعاون الخليجي. إلا أن تقدير ما إذا كانت إعادة رسم العلاقة هذه إستراتيجية وقصيرة الأمد وتنتج عن ضرورة مواجهة التحديات التي يطرحها الربيع العربي وأزمة منطقة اليورو، أو محاولة أكثر عمقا لتقوية أساسات الحوار بين هاتين المنطقتين البارزتين، فلم يحُن وقت إتمامه بعد. وقد تحدثت الممثل السامي كاثرين أشتون (Catherine Ashton) في خلال الاجتماع الوزاري المشترك الأخير الذي عُقد في لكسمبورغ في نهاية شهر حزيران/يونيو ٢٠١٢ عن إجتماع "بناءً وهام يساهم في ضمان زيادة الإستراتيجية وحتى الديناميكية في علاقتنا".^{١٠} أما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي فيحمل تعزيز التعاون بينه وبين الإتحاد الأوروبي في هذه المرحلة رمزية كبيرة، فهو يشكّل علامة إقرار بدوره المتجدد والأكثر جزمًا على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من الأهمية التي تحملها هذه العلامة، ينبغي إرفاقها بإعادة تقييم جدية للأساس الذي بُنيت عليه علاقة التعاون بين المجموعتين بأسرها بما فيها مسألة الإصلاح المحلي. يعرض القسم التالي نظرة عامة شاملة على قطاعات التعاون الأساسية ويحدد نقاط القوة والضعف فيها كما الفرص التي تدفع إلى تنسيق أفضل بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. كما ويشكّل هذا الجزء أساساً للبحث الذي أقامه مشروع "شراكة".

٢ التعاون بين القطاعات: حالته الراهنة والطريق المستقبلي

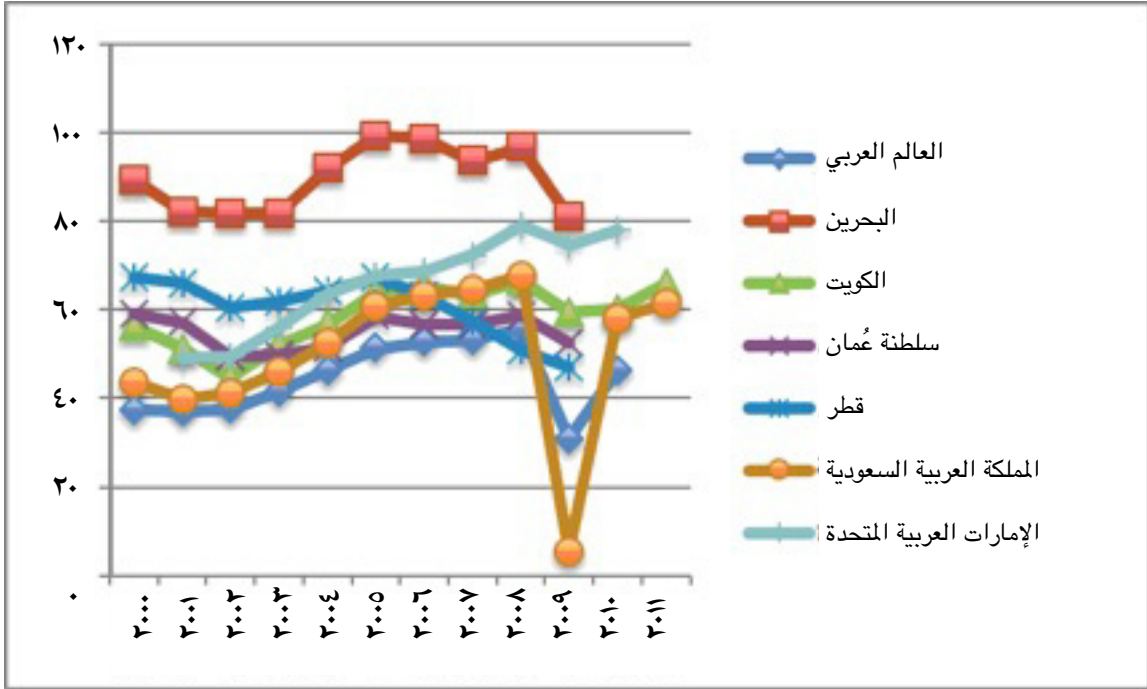
التجارة والدمج الاقتصادي

يتّضح بعد مراقبة الاتجاهات في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من سلع وخدمات بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠١٢ أن الصادرات إرتفعت بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ بمعدل ١٥,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. ثم في العام ٢٠٠٩، شهدت جميع الدول إنخفاضاً في الصادرات، إلا أن الأزمة المالية العالمية أحدثت أثراً أعظم على بعض الدول من دول أخرى. فعلى سبيل المثال عادت الإمارات العربية المتحدة لتنتعش بسرعة جداً وعادت صادراتها إلى النسبة نفسها تقريباً التي كانت عليها قبل وقوع الأزمة. أما المملكة العربية السعودية فعانت من خسارات أكبر وتشهد إنتعاشاً بوتيرة أكثر بطأً.

١٠. ملاحظات الممثل السامي كاثرين أشتون (Catherine Ashton) بعد الاجتماع الوزاري المشترك بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي الثاني والعشرين، في لكسمبورغ، بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٢،

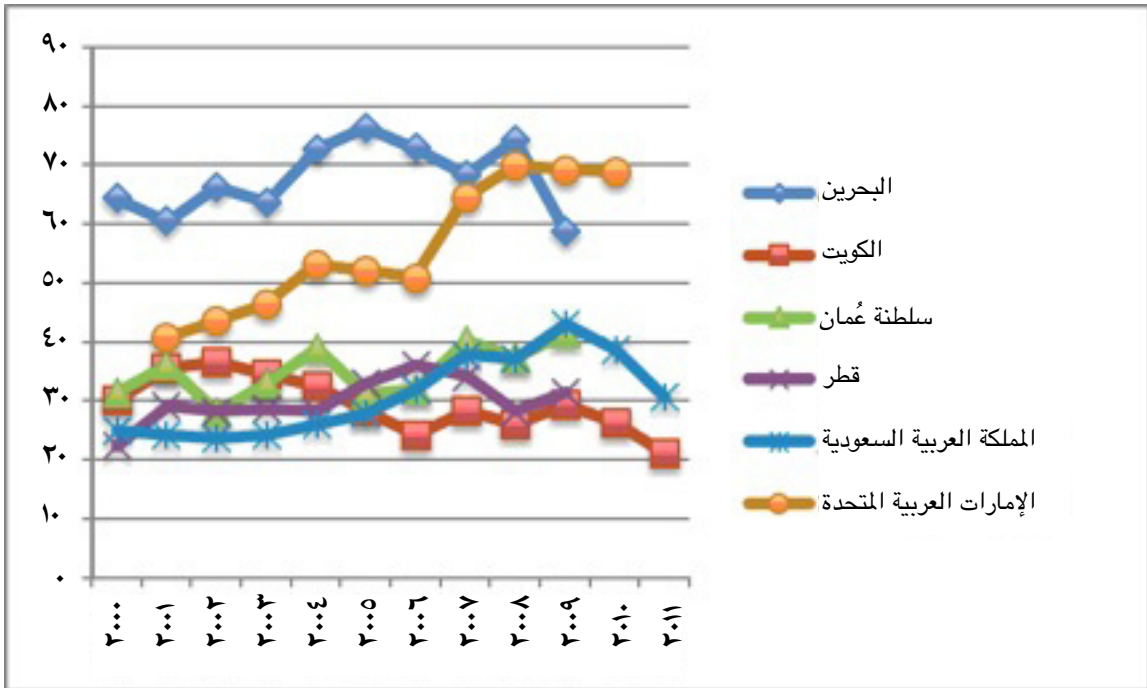
http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/131194.pdf

الرسم البياني ١: صادرات السلع والخدمات (النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي) ١٢



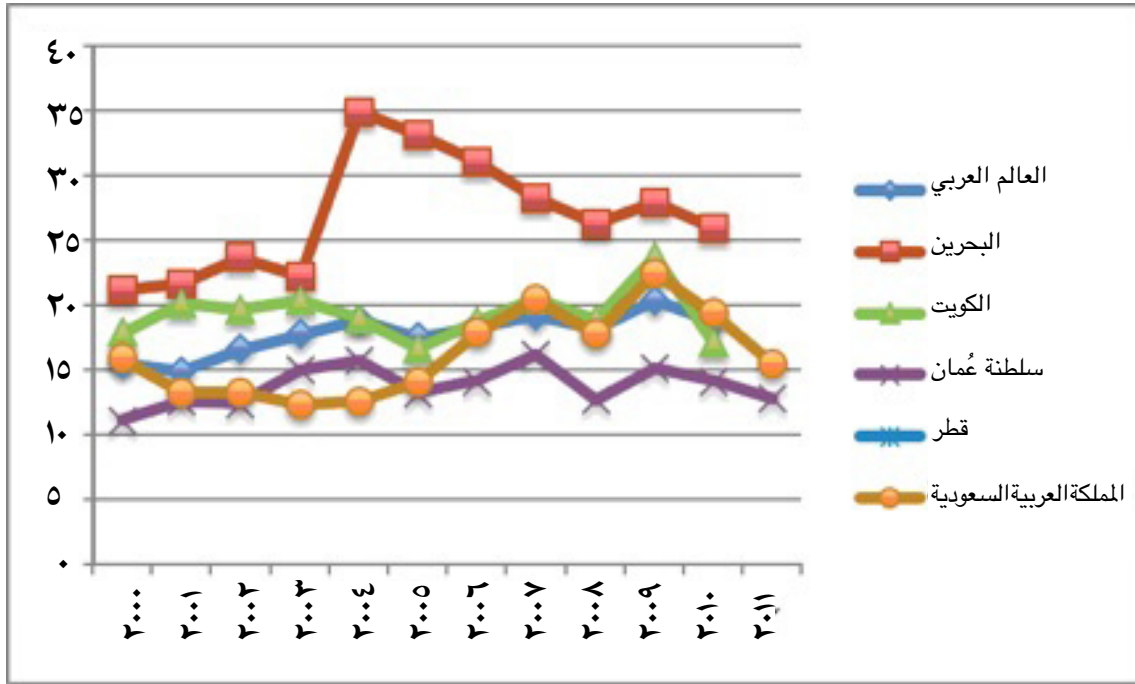
وعلى عكس ذلك، إرتفعت في الفترة نفسها واردات السلع والخدمات بمعدل نسبة ٧,٨٪ بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي ولم تهبط بعد الأزمة بل إنها إما بقيت ثابتة أو إزدادت.

الرسم البياني ٢: واردات السلع والخدمات (النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)



وعلى نحو مماثل، يبيّن التركيز على تدفقات الخدمات الواردة والصادرة في الفترة نفسها أن هذه الأخيرة إرتفعت بشكل منتظم حتى مع ظهور الأزمة.

الرسم البياني ٣: تجارة الخدمات (النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)



بالإضافة إلى ذلك، لا عجب أن تُبيّن مراقبة مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الوارد عن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي) الذي يقيّم البيئة التنظيمية لممارسة الأعمال التجارية، أن دول مجلس التعاون الخليجي صُنّفت منذ شهر حزيران/يونيو ٢٠١١ بين الدول الأولى في العالم العربي، تتصدرها السعودية. إلا أن الفروقات بين دول المجلس المختلفة تبرز على الصعيد العالمي فتأتي السعودية في المرتبة الثانية عشرة والإمارات العربية المتحدة في المرتبة ٣٣ ثم قطر في المرتبة ٣٦ والبحرين في المرتبة ٣٨ وسلطنة عُمان في المرتبة ٤٩ وأخيراً الكويت في المرتبة ٦٧.

الجدول ١: ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي بحسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي

الدولة	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء شركة	إستخرج تراخيص البناء	الحصول على كهرباء	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر رين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود
المملكة العربية السعودية	١٢	١٠	٤	١٨	٤٨	١٧	١٠	١٨	١٣٨
الإمارات العربية المتحدة	٣٣	٤٢	١٢	١٠	٧٨	١٢٢	٧	٥	١٣٤
قطر	٣٦	١١٦	٢٤	١٨	٩٨	٩٧	٢	٥٧	٩٥
البحرين	٣٨	٨٢	٧	٤٩	١٣٦	٧٩	١٨	٤٩	١١٤
سلطنة عُمان	٤٩	٦٨	٦٤	٦١	٩٨	٩٧	٩	٤٧	١٠٧
الكويت	٦٧	١٤٢	١٢١	٥٧	٩٨	٢٩	١٥	١١٢	١١٧

عند تأسيس مجلس التعاون الخليجي في شهر أيار/مايو من العام ١٩٨١، ركزت الإتفاقات الأولية بين دوله الأعضاء على بنية مجلس التعاون وعلى خطوات يجب إتخاذها بإتجاه إنشاء سوقٍ موحدة. وضمت المشاريع السارية حينها أو التي كانت قيد الدراسة إقامة إتحاد جمركي ووضع ضريبة مشتركة على القيمة المضافة وحتى إدخال عملة موحدة. إلا أن تحديات كبيرة أعاقت إحداث دمجٍ أعمق، بما فيها غياب الكفاءة البيروقراطية والإدارية بالإضافة إلى المنافسات القديمة ورغبة دول خليجية أصغر مساحة في المحافظة على إستقلاليتها. حتى أن ثروات الدول شكّلت عائقاً في بعض الأحيان، فمع نمو الإقتصادات بشكلٍ نشيطٍ أصلاً، يضعف الحافز لإحراز تغييرات جذرية بغية تحقيق نموٍ أسرع.

هذا وتبرز دراسة حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي في تحليلها كيفية تفاعل دول مجلس التعاون الخليجي بعضها مع البعض أن «دول مجلس التعاون الخليجي تُظهر علامات تقاربٍ في العديد من مؤشرات الإقتصاد الكلي بما فيها معدلات التضخم وأسعار الفائدة القصيرة الأجل واحتياطات النقد الأجنبي ونسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. [...] ورغم أن هذا التقارب يتّصف بالهام لإقامة إتحاد نقدي، هو يعكس في الوقت نفسه قابلية هذه الإقتصادات للتضرر». ^{١١} فغياب التنوع في إقتصادات دول المجلس يعرض هذه الأخيرة في الواقع إلى النوع نفسه من الصدمات بما فيها إنخفاض أسعار النفط وهبوط سعر الدولار.

يشدّد البنك الدولي على نحوٍ مماثلٍ على أن إتجاهات الدمج الإقتصادي لم تحقق كامل إمكاناتها بعد، وذلك عن طريق تجارة السلع الأساسية والخدمات. فتجارة السلع الأساسية في المنطقة، باستثناء القطاعات غير النفطية والغازية، تقل في الواقع إلى حدٍ كبيرٍ عن التدفقات التجارية في مجموعات إقليميةٍ مشابهة لها (كإتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والإتحاد الأوروبي حين ضم ١٥ دولةً عضواً على سبيل المثال). إلا أن تخفيض الحواجز غير الجمركية لكي تتوافق والإلتزامات ^{١٢} تجاه منظمة التجارة العالمية، كما ووجود معايير تقنية موحدة لمجموعة من المنتجات المتبادلة، يشكلان دالتين واضحتين للتقدم. ومن الضروري زيادة البنى التحتية الإقليمية وتخفيض الضوابط الحدودية بالإضافة إلى إحداث إصلاحات إقتصادية عميقة تهدف إلى رفع التكامل الإقتصادي بين الدول، وذلك كله بغية تعزيز عملية الدمج أكثر بعد.

بالإضافة إلى ذلك، لقد تطورت تجارة الخدمات إلى حدٍ كبيرٍ، وذلك خاصةً بفضل إتفاقية السوق المشتركة التي تسمح بتنقل سكان دول مجلس التعاون الخليجي بحرية، كما تقدّم لهم إمكانية إدارة الأعمال في دول أخرى تابعة للمجلس. غير أن الإفتتاح هذا لم يطل المستثمرين الأجانب، كما وتبقى «طريقة إدخال الخدمات وقابليتها للتبادل التجاري وتنافسية السوق» متنوعة تحتاج إلى تنسيقٍ يُوفّق بينها. ^{١٣}

وقد أسّس مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠٠٣ إتحاداً جمركياً، أي منطقة تجارة حرة تحمل تعريفاً خارجياً موحدة. ونجح الإتحاد هذا نجاحاً كبيراً في إزالة الحواجز الظاهرة للتجارة داخل المجموعة. لكن سير المشروع بأسره تأخر بسبب الخلافات حول صيغة تقسيم الإيرادات الجمركية على الحكومات المختلفة. لذلك، شكّلت دول مجلس التعاون الخليجي في شهر حزيران/يونيو هيئةً للاتحاد الجمركي أوكلت لها مهمة تسوية النزاع حول توزيع الإيرادات. وتضم الاحتمالات تقسيم الإيرادات الجمركية بحسب حجم الواردات في كلٍ من البلدان أو بحسب عدد سكانها أو حصتها من إجمالي الناتج المحلي.

هذا وقد لقيت مشاريع أخرى لمجلس التعاون الخليجي مواجهة. فما زالت دول المجلس تبحث منذ ست سنين في إدخال

١١. ر. أ. إسبينوزا (R. A. Espinoza): ب. أنتاكريشنان (P. Ananthakrishnan) و. أ. ويليامز (O. Williams)، «الدمج المالي الإقليمي في مجلس التعاون الخليجي» (Regional Financial Integration in the GCC)، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ٢٠١٠، ص ٤ إلى ١٠، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2010/wp1090.pdf>.

١٢. التّحضت دول الخليج بمنظمة التجارة العالمية (WTO) في أوقاتٍ مختلفة فالكويت والبحرين إنضمت إليها في العام ١٩٩٥، ثم قطر والإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٩٦، وسلطنة عُمان في العام ٢٠٠٠، ثم المملكة العربية السعودية في العام ٢٠٠٥.

١٣. البنك الدولي، الدمج الإقتصادي في مجلس التعاون الخليجي (Economic Integration in the GCC)، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، <http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/GCCStudyweb.pdf>.

ضريبة على القيمة المضافة بمعدّل موحد يبلغ ٥ ٪ بهدف تخفيف إتكالها على الدخل النفطي. وينبغي على الدول جميعها حينئذٍ طرح الضريبة في الوقت نفسه بغية تجنبّ تحوّل إنفاق المستهلكين إلى المناطق غير الخاضعة لها. إلا أنه لا حاجة عاجلة كبيرة لأن تجمع الحكومات إيرادات أضخم وذلك نتيجة إزدهار القطاع النفطي في الوقت الراهن، فبحسب معلومات حديثة، إرتفع مجموع عائدات تصدير النفط الخام العربي للدول الـ ١١ الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبتروّل التي تتخذ الكويت مقراً لها، بحوالي ١٧٤ مليار دولار أمريكي وقد أمّنت السعودية وحدها نصف المبلغ تقريباً. وقد يدوم الوضع هذا على حاله مدة سنتين حسب أسعار النفط.

ويبدو تقدّم مشروع مجلس التعاون الخليجي الأكثر طموحاً للدمج الاقتصادي ألا وهو إقامة عملة موحّدة، مستبعداً في المستقبل القريب. إلا أن إقامة إتحاد نقدي قد يستحث نظرياً موجة تجارة وإستثمار جديدة في المنطقة. وعلى الرغم من إرتفاع التبادل التجاري ارتفاعاً شديداً في ما بين دول مجلس التعاون الخليجي من ١٩٠.٨ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٣ إلى ٦٥.٤ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٠، تُظهر البيانات الرسمية أن هذا لا يشكل إلا جزءاً ضئيلاً من مجموع حجم التجارة للمجلس الذي بلغ حوالي ١,٣ ترليون دولار أمريكي في العام الماضي. وقد شهد مشروع العملة الموحدة ضربةً عظيمةً في العام ٢٠٠٩ مع انسحاب الإمارات العربية المتحدة، ألا وهي الاقتصاد الثاني الأكبر في العالم العربي، لتلبي إصرار الرياض على إستضافة السعودية للبنك المركزي المشترك. هذا وكانت سلطنة عُمان بحجمها الأصغر بكثير قد تراجعت من المشروع في العام ٢٠٠٦ مندرّعةً بأنها غير حاضرة له. ويشكل إذاً غياب الإمارات العربية المتحدة التي تُعتبر قوةً إقتصادية موازنةً للسعودية عائقاً للتقدم الإضافي في إتحادٍ نقدي. في غضون ذلك، أتت أزمة الديون في منطقة اليورو حيث تبين أن نظام العملة الواحدة كثير الخلل، بصدمة أخرى لمشجعي إقامة إتحادٍ نقدي خليجي. فقد أشارت خبرة منطقة اليورو إلى أن العملة الموحدة قد تفشل إن لم تتخلّ الدول عن إستقلاليتها المالية إلى حدٍ كبير، إلا أن دول الخليج قد لا تتحلّى بالاستعداد لخسارة حدٍ كبيرٍ من سيادتها.

أما في ما يخص التعاون بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في قطاع التجارة، فترسم إتفاقية التعاون بين الجهتين «الإطار المؤسسي والتعاقدية» للعلاقات الاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى علاقات أخرى، التي تجمع هاتين المؤسستين الإقليميتين. وتحدد المادة ٣ منها أنه ينبغي على دول كلا الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي «السعي لتشجيع» القطاع الإنتاجي والبنى التحتية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ونقل التكنولوجيا إليها وتطويرها من خلال مشاريع مشتركة «والسعي لتيسير هذا كله». كما ترمي المادة ١١ بالأخص إلى تعزيز «تطوير التبادلات التجارية وتنويعها إلى الحد الأقصى».^{١٤}

وقد توّطدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجهتين أكثر بعد من خلال مجموعة من الإتفاقات ومذكرات التفاهم ومن أهمها مذكرة التفاهم الصادرة عام ٢٠٠٧ بين إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وإتحاد غرف التجارة والصناعة الأوروبية (EUROCHAMBRES). وتم في هذا السياق وضع عشرة أهدافٍ من أهمها تطوير التبادل التجاري الثنائي وتبادل المعلومات والتعاون المؤسسي.^{١٥}

ثم أصدر الإتحادان في العام ٢٠٠٨ بياناً مشتركاً تناول المشاورات بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حول التجارة الحرة وشدد على ضرورة التوصل إلى إتفاقٍ شاملٍ كما دعى إلى «زيادة دخول السلع الصناعية والخدمات والاستثمار والمشتريات العامة إلى السوق، وإلى تحديد قواعد المنشأ ودعم الدمج الإقليمي وإنشاء لجنة مراقبة».^{١٦}

١٤. إتفاقية التعاون بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، المرجع السالف الذكر.

١٥. إتحاد غرف التجارة والصناعة الأوروبية (EUROCHAMBRES)، مذكرة تفاهم بين إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (FCCCG) وإتحاد غرف التجارة والصناعة الأوروبية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، <http://www.eurochambres.eu/Content/Default.aspx?PageID=1&DocID=519>.

١٦. إتحاد غرف التجارة والصناعة الأوروبية (EUROCHAMBRES)، بيان بالأعمال صادر عن الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حول علاقات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، <http://www.eurochambres.eu/Content/Default.aspx?PageID=1&DocID=1357>.

غير أن الإنجازات هذه لا تشكل إلا خطوات صغيرة تجاه التعاون الاقتصادي التام بين المنطقتين وذلك بسبب تعليق المشاورات حول إقامة منطقة تجارة حرة. وقد صدر الإتحاد الأوروبي إلى إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، ابتداءً من العام ٢٠٠٩، سلعا بقيمة حوالي ٥٧,٨ مليار يورو منها أجهزة الآلية والنقل والسلع المادية المصنعة والمواد الكيميائية بصورة رئيسة. وبلغ حجم وارداتها من دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت نفسه ٢١,٨ مليار يورو تقريباً اشتملت أغلبيتها على الوقود والمشتقات.^{١٧}

هذا وقد إرتفعت صادرات السلع من الإتحاد الأوروبي باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي بالأخص بشكل منتظم بين العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١١ (فإزادات قيمتها من ٥٧,١ مليار يورو إلى ٧٢,٢ مليار يورو) كما إزداد حجم صادرات الخدمت التجارية على نحو مماثل من ٢١,٦ مليار يورو إلى ٢٢,٥ مليار يورو في خلال الفترة نفسها. تشتمل إذا باختصار ٣,٣٪ من واردات الإتحاد الأوروبي على منتجات دول مجلس التعاون الخليجي بينما تتلقى دول المجلس هذه نسبة ٤,٧٪ من مجموع صادرات الإتحاد الأوروبي.^{١٨} كما وتُظهر البيانات أن إتكالية مجلس التعاون الخليجي على الإتحاد الأوروبي فاقت إتكالية هذا الأخير على المجلس حتى اليوم، إلا أن الحالة هذه ترى لربما بداية تبدل نتيجة تنويع إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وتعاملها مع الصين والهند وروسيا المتزايدين.^{١٩}

وتعود إمكانية إجراء التبادلات بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي إلى نظام الأفضليات المعمم الذي وضعه الإتحاد الأوروبي في العام ١٩٧١ والذي يُخضع الصادرات الآتية إليه من الدول النامية إلى رسوم تفضيلية. إلا أن مراجعة نظام الأفضليات المعمم في العام ٢٠١٤ أدت إلى إستثناء دول معينة كالسعودية وقطر من النظام هذا بما أن البنك الدولي يصنف متوسط الدخل الفردي فيها عالياً أو متوسطاً يميل نحو العالي. لكن في حال تم التوصل إلى إقامة منطقة تجارة حرة في الوقت المناسب، تدخل جميع دول مجلس التعاون الخليجي في علاقة إقتصادية أكثر إستحساناً مع الإتحاد الأوروبي.^{٢٠}

تُظهر الفقرات السابقة عناصر متعددة. فمن الواضح أن التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي، رغم إتخاذه حجماً كبيراً ليس بمتنوع بما فيه الكفاية. ففي الواقع، تشكل المنتجات النفطية والآليات أغلبية السلع المتبادلة بينهما. ويتّضح بالإضافة إلى ذلك أن الدمج الاقتصادي التام لم يحقّق بعد إن على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بعضها مع البعض أو على مستوى الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. وتعود النواقص في الحالة الأولى إلى تأخير إقامة سوق موحّدة وإلى صعوبة تنويع إقتصادات الخليج. كما تُعيق مسائل عديدة في الوقت نفسه إقامة منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي. وتشكّل الطلبات السياسية المذكورة سابقاً التي

١٧. الموضعية الأوروبية - التجارة، العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠،

<http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/regions/gulf-region/>

١٨. الموضعية الأوروبية - التجارة، بيانات التبادل التجاري بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، آذار/مارس ٢٠١٢،

http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113482.pdf

١٩. لقد أمست آسيا نقطة المقصد الأهم للصادرات من بلدان كالسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. فبينما لم تبني الصين تاريخياً روابط إستراتيجية مع منطقة الخليج، شهدت علاقاتها بها إزدياداً كبيراً في الأهمية في خلال أواخر التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين. وتدفع الارتفاعات في مستلزمات الطاقة الشبه الآسية أولاً للصين لإعارة شؤون الخليج الإقليمية انتبهاً كبيراً كما يزداد إستعدادها للعمل على الصعيدين السياسي والأمني في مصالحها الوطنية العالمية الجديدة والمتزايدة. هذا ويشكل مجلس التعاون الخليجي الشريك الثاني الأكبر للهند في التجارة ومن المتوقع أن يسبق الولايات المتحدة ليحل في المرتبة الأولى. كما تتلقى دول مجلس التعاون الخليجي ما يفوق ١٢ بالمئة من مجموع صادرات الهند العالمية وتزود بدورها الهند بحوالي ثلثي حاجتها لمصادر الطاقة وتضم أربعة ملايين هنديين تقريباً يساهمون في تطور المنطقة الاقتصادي. ولا تثير أهمية التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون الهنديون بالنسبة إلى الاقتصاد الهندي، كما أهمية إتكالية الهند المتزايدة على النفط الخام الخليجي التي قد تبلغ ٩١,٦ بالمئة مع حلول العام ٢٠٢٠، أية جدالات. راجع «الصين ومجلس التعاون الخليجي يتفقان على تعجيل المشاورات حول إقامة منطقة تجارة حرة» (China, GCC agree to accelerate FTA negotiations)، على موقع ChinaDaily.com، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، http://www.chinadaily.com.cn/china/2012-01/16/content_14449569.htm و«الدفعه الكبيرة للعلاقات الاقتصادية بين الهند

والخليج» (Big Thrust to India-Gulf Economic Relations) على موقع Alibaba.com، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٠،

<http://news.alibaba.com/article/detail/international-trade-special/100375654-1-big-thrust-india-gulf-economic-relations.html>

٢٠. الموضعية الأوروبية - التجارة، نظام الأفضليات المعمم،

<http://ec.europa.eu/trade/wider-agenda/development/generalised-system-of-preferences/>

رفعها الإتحاد الأوروبي الصعوبة الأكبر من بينها. هذا ويبدو بالفعل أن مجلس التعاون الخليجي لن يوافق على إستكمال المشاورات حول إقامة منطقة تجارة حرة إلا في حال تخلي الإتحاد الأوروبي عن الشروط السياسية للتبادل التجاري.

المالية والاستثمار

لقد إزدادت التدفقات الرأسمالية والدمج المالي ضمن دول مجلس التعاون الخليجي بفضل إلغاء الحواجز الرسمية لحركة السلع والخدمات الحرة. ويمكن تقدير مدى الدمج المالي الذي تم إحرازه ضمن دول المجلس عن طريق النظر في بنية النظام المالي من خلال إستخدام بيانات معدل الفائدة وسعر السهم العادي. فكلما بيّنا تقارب بيتا للفارق بين الفائدة المدينة والدائنة، وتحليل أسعار الأسهم المدرجة عبر الحدود تُظهر أن «أسواق الأسهم تتّصف بالفعالية بعض الشيء في إزالة تباين الأسعار وتبدو أكثر اندماجاً ضمن دول مجلس التعاون الخليجي مما هي في الأسواق العالمية، كما تظهر أن الدلالات على وجود دمج مالي ثابتة.»^{٢١} على الرغم من ذلك، تهيمن المصارف التجارية على النظام المالي في دول مجلس التعاون الخليجي. فهذه المصارف التي تُعرّف بأنها تتمتع بـ«أسمال جيد» وبأنها «آمنة» تعكس الإستقرار في المنطقة. مع ذلك، لا تشكل الأصول والالتزامات الخارجية إلا جزءاً صغيراً من الميزانية. وتحمل البحرين النسبة الأعلى من الأصول الخارجية (ألا وهي ٥٣،٤٪ من مجموع الأصول و٤٧٪ من مجموع الالتزامات تبعاً)، تتبعها قطر (بنسبتي ٢٤،٧٪ و٢٢،٢٪) ثم الكويت (بنسبتي ٢٢،٤٪ و١٤،٥٪) بينما تتّصف مصارف السعودية بالمنعزلة تماماً تقريباً عن العالم (فتتمتع بنسبتي ١١،٨٪ و٨،٦٪). وتبقى بالإضافة إلى ذلك قيود مهمة، مثل شراء الأسهم في الأسواق المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، «تُعيق الدمج الإقليمي كما العالمي».

يلقي البنك الدولي الضوء على ميزات متشابهة في القطاع المالي لمجلس التعاون الخليجي أبرزها أن «المصارف الخمسة الأكبر حجماً هي مصارف محلية تشتمل على ما بين ٥٠ و٨٠٪ من مجموع أصول القطاع المصرفي»،^{٢٢} وأن الصيرفة الإسلامية تسيطر اليوم على ٢٤٪ من أصول النظام المصرفي في المنطقة، وأن «صناديق الاستثمار هي ملك المصارف». تؤدي العناصر هذه إلى أسواق سندات تتّصف بالبسيطة وأسواق سندات ثانوية تتّصف بالمتخلفة وإلى فيض أصول المصارف على إدراج أسواق الأسهم وإلى محدودية المؤسسات المالية غير المصرفية. وتشمل عوامل أخرى بعد تُعيق الدمج الإقليمي والدولي «التغيرات في أنظمة الحكم التنظيمية وفي درجة الإنفتاح إلى المشاركة الأجنبية». إلا أنه تم إتخاذ خطوات هامة بإتجاه أفضل الممارسات في المالية وحوكمة الشركات كما وافقت البنوك المركزية على إحترام معايير إتفاقية بازل ٢ فأنشأت سلطات مستقلة مخصصة لتنظيم السوق المالية.^{٢٣}

غير أن الأزمة المالية العالمية أخرجت الخطوة الأكبر بإتجاه الدمج الإقليمي. فالإتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي كان من المفترض أن يُطلق أصلاً في العام ٢٠١٠ والذي صُمم على غرار الإتحاد النقدي الأوروبي والذي تم تأجيله إلى أجل غير محدد، كان «ليؤدي إلى إنخفاض تكاليف معاملات سعر صرف العملات الأجنبية وإلى زيادة شفافية التسعير والمنافسة والتبادل التجاري». كما كشفت الأزمة بالإضافة إلى ذلك نقاط ضعف عدّة في القطاع المالي الإقليمي، وقد تمّت معالجة كل منها وحدها الأمر الذي أدى إلى غياب «معايير واضحة للمعالجة» وبالتالي إلى بطء تطوير المنتجات المالية التجميعية أكثر بعد. وأخيراً، دفعت الأزمة التي أثارت مشكلة الديون في شركة دبي العالمية (Dubai World)، بالإضافة إلى تعثر مالي لشركتين سعوديتين كبيرتين والمشاكل المالية التي واجهتها الكويت، بالمصارف إلى زيادة تجنبها للمخاطر ومراجعة ممارسات الإقراض.^{٢٤}

٢١. ر. أ. إسبينوزا (R.A. Espinoza)؛ ب. أنثاكريشنان (P. Ananthakrishnan) وأ. ويليامز (O. Williams)، المرجع السالف الذكر، ص ٤ إلى ١٠.
 ٢٢. البنك الدولي، الدمج الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي (Economic Integration in the GCC)، المرجع السالف الذكر، ص ١٢ إلى ١٤.
 ٢٣. تشكّل بازل ٢ الصيغة الثانية من إتفاقيات بازل وهي تتألف من ثلاث ركائز تتعلق بقوانين الصرافة وتنظيم رأس المال. بعد أن صدرت في شهر حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٤، أصبحت اليوم مُدرجة ضمن إتفاقية بازل ٣.
 ٢٤. م. خميس (M. Khamis) وأ. سنهادجي (A. Senhadji)، «مستجدات أثر الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي والتّحدّيات التي تنتظره» (Gulf Cooperation Council Countries and Challenges Ahead: An update Impact of the Global Financial Crisis on the)، ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، العام ٢٠١٠، ص ١٥، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2010/dp1002.pdf>

أما بالنسبة للتعاون بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في الشؤون المالية، فتؤكد المادة ٧ من إتفاقية التعاون أن «الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي سيسعيان في مجال الاستثمارات إلى إتخاذ خطوات بإتجاه تعزيز هذه الأخيرة وحمايتها المتبادلين وبالأخص من خلال تمديد إتفاقات تعزيز الاستثمارات وحمايتها بغية تحسين ظروف الإستثمار المتبادل.»^{٢٥}

وبعد مضي حوالي عقدين، أتت دراسة بعنوان «أوروبا ومنطقة الخليج نحو أفق جديد» (Europe and the Gulf Region – Towards a New Horizon) صدرت في إطار مشروع الجسر بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي الذي وُضع بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، لتتشدّد على المصالح المالية المشتركة بين المنطقتين. وتكمن نقطة تعاون مميزة، خاصة على ضوء الأزمة المالية العالمية، في تمييز الجهتين سوية لأفضل الممارسات، الأمر الذي يجعل كلا المنطقتين أكثر جذباً للمستثمرين العالميين. هذا وتشكل «ممارسات مالية واقعية» مشابهة لهذه كالمالية الإسلامية والمصارف التعاونية الألمانية، عناصر محتملة للشراكة الإضافية ودعمًا مشتركًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد دعى إتحاد غرف التجارة والصناعة الأوروبية مؤخرًا إلى تعزيز التعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وخاصة في ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.^{٢٦} وأطلق إتحاد غرف التجارة والصناعة الأوروبية بالتالي مشروعًا بعنوان «الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار»، يهدف إلى بدء حوار حول سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى إنشاء منصة إفتراضية مشتركة لأعمال الإتحاد الأوروبي في المنطقة.^{٢٧} وبغض النظر عن الإتفاقيات ومذكرات التفاهم هذه، يُبين تقرير حديث صدر عن البنك المركزي الأوروبي أن المخاطر المصرفية بين دول مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي تبقى قليلة نسبيًا، فمجلس التعاون الخليجي يستقطب ما يقل عن ٢٪ من نشاطات مصارف منطقة اليورو التي تتم خارج منطقة اليورو. لذلك، ما زال أمام الدمج المالي بين المنطقتين طريق طويل.^{٢٨}

يتضح نتيجة هذا كله أن تعزيز الدمج المالي بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، والذي يشكل خطوة مهمة جدًا لنجاح منطقة التجارة الحرة، لن يتحقق إلا حين تتخذ المصارف الخليجية قرارًا يقوم على زيادة تعرضها للأسواق المالية العالمية. وعلى الرغم من أن تحقيق ذلك يبدو مستبعدًا مع الأزمة المالية وأزمة منطقة اليورو بالأخص، من المهم أن نتذكر الجهتان الجوانب المشتركة بين أسواقها وأن تتسَّق فيما بينها أفضل الممارسات والمعايير العامة وتوفَّق بينها.

الطاقة

أنتجت دول مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠٠٩ ما يفوق المليون ألف طن من المكافئ النفطي للطاقة وذلك بفضل إحتياطاتها للنفط الخام والغاز الطبيعي. وقد وفّرت السعودية ما يتعدى نصف الإنتاج هذا.

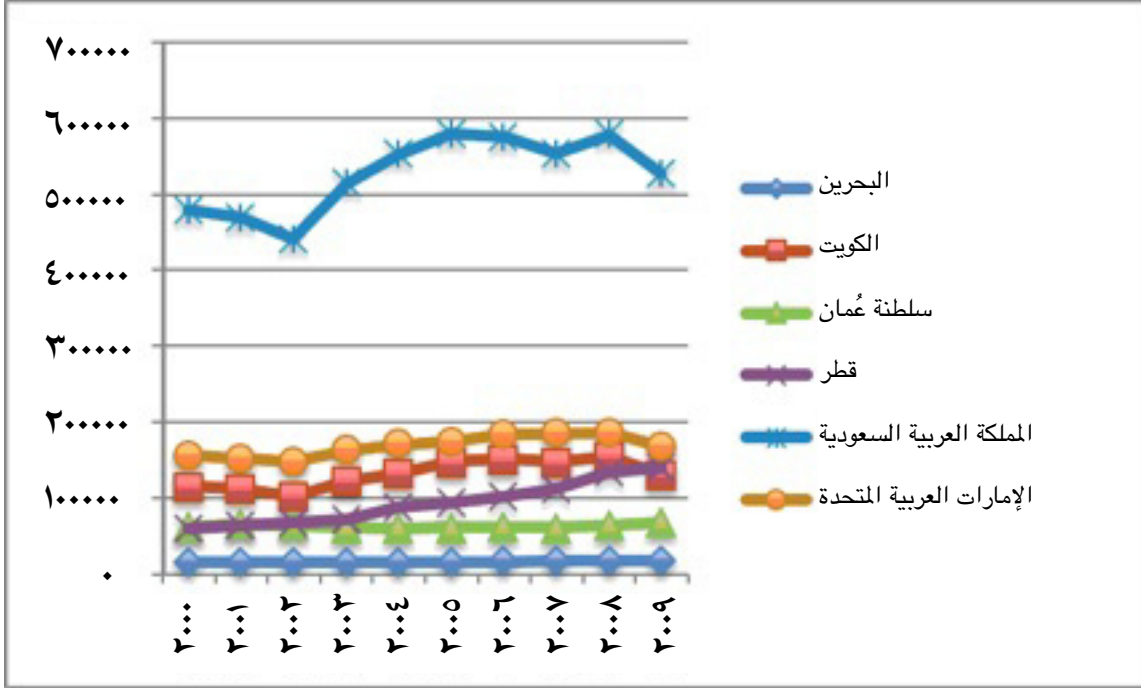
٢٥. إتفاقية التعاون بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، المرجع السالف الذكر.

٢٦. م. باور (M. Bauer) وس. هانلت (C. Hanelt)، أوروبا ومنطقة الخليج - نحو أفق جديد (Europe and the Gulf Region – Towards a New Horizon)، مشروع الجسر، برتلسمان ستفتنغ (Bertelsmann Stiftung)، أيار/مايو ٢٠٠٩، http://aljisr.ae/sites/default/files/Europe_and_Toward_Gulf_Region_kronberg.pdf

٢٧. إتحاد غرف التجارة والصناعة الأوروبية (EUROCHAMBRES)، "على الإتحاد الأوروبي زيادة جهوده الاستثمارية في منطقة الخليج" (EU) (needs to increase its investment efforts into the Gulf Region)، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، <http://www.actu-cci.com/en/Depeches-CCI-EN/Liste-des-depeches/EU-needs-to-increase-its-investment-efforts-into-the-Gulf-Region>

٢٨. البنك المركزي الأوروبي - المديرية العامة للعلاقات الدولية والأوروبية، التطورات الاقتصادية والمالية الحديثة في مجلس التعاون الخليجي (Recent Economic and Financial Developments in the GCC)، قسم المناطق المجاورة للإتحاد الأوروبي، العام ٢٠١٢.

الرسم البياني ٤: إنتاج الطاقة (ألف طن من إنتاج النفط)

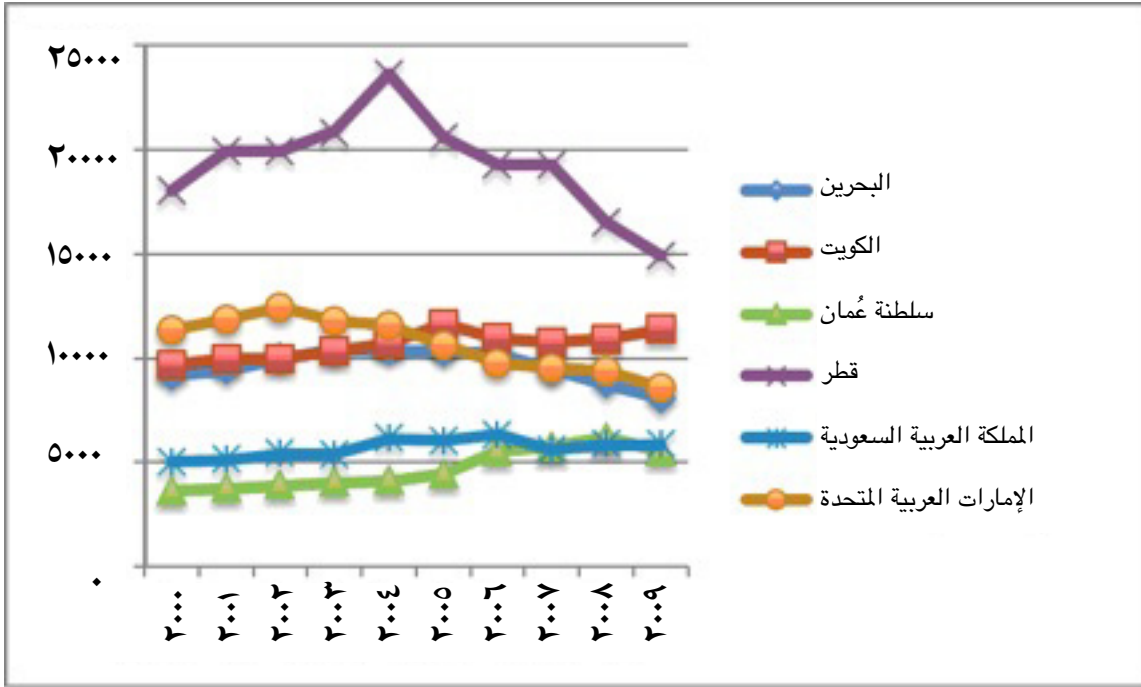


تؤمن المملكة العربية السعودية بحسب إحصاءات الطاقة الأساسية العالمية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة (IEA) ١١,٩٪ من مجموع إنتاج النفط الخام في العالم كما تشكل المصدر الأساسي لها فقد صدرت ٣١٣ مليون طن في العام ٢٠١٠. إلا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت تتمتع في العام ١٩٧٣ بحصة أكبر من الإنتاج العالمي للنفط الخام من التي تمتعت بها في العام ٢٠١٠. ويعود ذلك لارتفاع الإنتاج النفطي في منطقة الإتحاد السوفيتي السابق والصين وأفريقيا.^{٢٩}

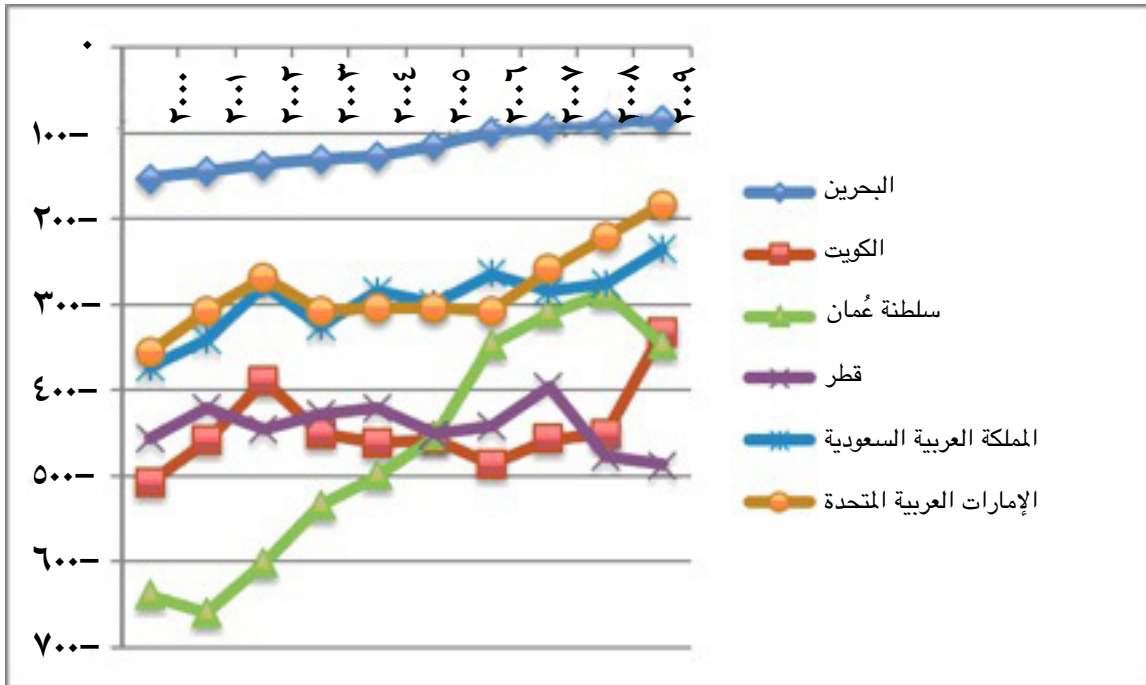
هذا وتُظهر بيانات البنك الدولي لاستخدام الطاقة ارتفاعاً في الإستهلاك المحلي مقابل إنتاج نفطي مستقر نسبياً، كما تعود بيانات صافي الواردات لتسطر هذه النقطة. ويبيّن الرسم البياني ٦ أن دول مجلس التعاون الخليجي تزيد وارداتها بشكلٍ بطيءٍ ولكن منتظم رغم أنها ما زالت ضمن أكبر المصدرين للطاقة.

٢٩. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والوكالة الدولية للطاقة (IEA)، إحصاءات عالمية أساسية حول الطاقة للعام ٢٠١١ (World Key Energy Statistics 2011)، ص ١٠ و ١١، http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/key_world_energy_stats-1.pdf

الرسم البياني ٥: إستهلاك الطاقة (كغ من المكافئ النفطي للفرد الواحد)



الرسم البياني ٦: صافي واردات الطاقة (النسبة المئوية من إستهلاك الطاقة)



تتخذ الطاقة اليوم مركزاً محورياً في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي. ويبقى الوقود الحيوي في الواقع المنتج الأكثر تبادلاً بين المنطقتين، ويعود ذلك إلى اقتراب أنماط الإنتاج والاستهلاك للمنطقتين اقتراباً جغرافياً وإلى تكاملها، الأمر الذي يجعل الظروف ملائمة للتبادل بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. وتنظم المادة ٦ من

إتفاقية التعاون على وجه أساسي هذه التبادلات فتتنص على أن «[الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي] سيسعيان في مجال الطاقة إلى تشجيع الأمور التالية وتسهيلها: التعاون بين المنطقتين في التعهدات المتعلقة بالطاقة [...] وتبادل الآراء والمعلومات حول المسائل المرتبطة بالطاقة على وجه عام وسياسات الطاقة الخاصة من دون الإخلال بإلتزامات الجهتان الدولية».^{٢٠}

وكما ذكر سابقاً، ما زالت التدفقات المتعلقة بالطاقة بين المنطقتين مركزة جداً على الوقود الحيوي وبالأخص على البترول والغاز. ويبيّن تقرير منظمة البلدان المصدرة للنفط للعام ٢٠١٠ أن نسبة التصدير نحو أوروبا تبلغ في قطر ٨,٦٪ فقط من مجموع حجم التصدير وفي الكويت ٧,٧٪ وفي السعودية ٧,٤٪ وفي الإمارات العربية المتحدة ٠,٥٪^{٢١} فحسب. وتبقى المملكة العربية السعودية في هذه الحالة إذا هي أكبر المصدّرين إلى أوروبا فقد نقلت إلى هذه الأخيرة ٣٣١٥ مليون كيلوغرام «من الوقود الحيوي في العام ٢٠١١ وحده».^{٢٢}

أما في ما يخص واردات الإتحاد الأوروبي من النفط الخام بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠١١ فتبقى علاقته المميزة جداً بمنطقة الإتحاد السوفيتي السابق ثابتة. فقد إزدادت الواردات من المنطقة هذه في الواقع بشكل منتظم من ٣٥,٧٪ في العام ٢٠٠٥ إلى ٤١٪ في العام ٢٠١١. كما تزوّدت منطقة أفريقيا، ولا سيما الجزائر وليبيا في طليعتها، الإتحاد الأوروبي بالنفط الخام بشكل أساسي. فقد إزدادت الصادرات من المنطقة هذه أيضاً من ١٨٪ في العام ٢٠٠٥ إلى ٢٠,٦٪ في العام ٢٠١٠ ثم إنخفضت انخفاضاً ضئيلاً في العام ٢٠١١ (لتبلغ ١٧,٣٪) وذلك بسبب تطورات الربيع العربي الحديثة. هذا ويظهر في الشرق الأوسط الذي يشمل الخليج والشرق إتجاهاً مماثلاً. ففي العام ٢٠٠٥ شكّلت الواردات من بلدان الشرق الأوسط ٢٠٪ من مجموع الواردات ثم راحت تنحسر حتى بلغت ١٥,١٪ في العام ٢٠٠٩ لتعود وترتفع إلى ١٨,٣٪^{٢٣} في العام ٢٠١١. ويعود الإنحسار المسجّل هذا بشكل أساسي إلى إرتفاع الواردات من منطقة الإتحاد السوفيتي السابق. ثم إنقلب الانخفاض هذا في الواقع مع إرتفاع أسعار الغاز التي حدّتها روسيا في الفترة نفسها.^{٢٤}

يركّز إذاً برنامج العمل المشترك بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٣ على تبادل المعلومات حول أسواق النفط والغاز وعلى السياسات والأطر وأفضل الممارسات وعلى التقنيات البنّية التحتية الخاصة لخدمات الإنتاج وعمليات الوساطة وخدمات التسويق والتوزيع والبيع، وذلك كله بغية تعزيز التعاون في هذا المجال. ويشدّد برنامج العمل المشترك على أن تتطراً مجموعات خاصة إلى مجالات التعاون المختلفة وتنظم ندوات وورش عمل بالإضافة إلى تمارين للتدريب وبناء القدرات في الأوقات المناسبة.

كما يوجّه برنامج العمل المشترك إنتباههاً خاصاً لمسألة الطاقة المتجددة وبالأخص تكنولوجيا الطاقة الشمسية. فبينما بدأ الإتحاد الأوروبي يميل إلى مبدأ المسؤولية البيئية، ما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر إلى إطار متماسك يجمع البلدان الست، ذلك لأن الحكومات وضعت بمعظمها أهدافاً وأطراً زمنية متباينة. إلا أن هذا كله لا يعني أن النشاط في مجال الطاقة المتجددة في المنطقة معدوم، بل إن جميع دول مجلس التعاون الخليجي تدعو في الواقع إلى إقامة مشاريع وطنية واسعة النطاق في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، تبحث مملكة البحرين بإقامة وحدات نقالة لتحلية المياه تعمل على الطاقة الشمسية، لكن المشروع الوحيد لمصدر طاقة متجددة فيها يبقى اليوم تركيب تربيّنات هواء في مركز التجارة

٢٠. إتفاقية التعاون بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، المرجع السالف الذكر.

٢١. نشرة الإحصاءات السنوية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC) للعام ٢٠١٠/٢٠١١.

http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2010_2011.pdf

٢٢. مسح النفط الشهري للوكالة الدولية للطاقة، آذار/مارس ٢٠١٢، <http://www.iea.org/stats/surveys/oilsurv.pdf>

٢٣. المفوضية الأوروبية - الطاقة، واردات الإتحاد الأوروبي من النفط الخام - الواردات الشهرية والمتراكمة من النفط الخام (أحجام وأسعار) من قبل دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي ودول غير أعضاء فيه

(EU Crude Oil Imports - Monthly and cumulated Crude Oil Imports (volumes and prices) by EU and non EU country)، العام ٢٠١١.

http://ec.europa.eu/energy/observatory/oil/import_export_en.htm

٢٤. لقد سعت روسيا إلى وضع سياسة تهدف إلى جعل البلاد هي مزود الطاقة الوحيد للإتحاد الأوروبي. إلا أن طموحها هذا أعيق بسبب نفقات الميزانية الكبيرة أولاً والأزمة المالية العالمية وأزمة منطقة اليورو الناتجة عنها لاحقاً.

العالمي في البحرين. وتشكّل الكويت إستثناءً لأنها تتجنّب بالإجمال مشاريع واسعة النطاق تتعلق بالطاقة المتجددة على الرغم من التمويل الذي تخصصه الحكومة للأبحاث في هذا المجال. مع ذلك، حدّدت حكومة الكويت هدفاً يقوم على أن تبلغ نسبة الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة ٥ ٪ من غير أن تقرر بعد كيفية تحقيق الهدف هذا. كما وتجري حكومة عُمان حالياً دراسة جدوى لتعزيز تطوير الطاقة الشمسية، بالأخص محطات حرارية واسعة النطاق للطاقة الشمسية موصلة بشبكات، واستخدامها. أما دولة قطر فقد أنهت الدراسات الميدانية وبلغت الآن المراحل الأولى من تطبيق المشروع الذي يشمل محطات للطاقة الشمسية وأخرى للطاقة الشمسية الجهدية ومن المتوقع أن يتم إنجازه في العام ٢٠١٤ أقصاه. هذا وبدأ القطاع الخاص السعودي مؤخراً يستثمر استثماراً كبيراً في محطات الطاقة الشمسية وخاصة في مدينة الجبيل ٢. وأخيراً اجتذبت مدينة مصدر التي تقع في إمارة أبوظبي وتعتمد بأسرها على الطاقة الشمسية، الشهرة في الدرجة الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من استثمار هذه الأخيرة في مشاريع ثانوية في ولايات أخرى.^{٣٥}

بالإضافة إلى ذلك، عقد الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي مؤتمرات عديدة حول الطاقة النظيفة. ويظهر بالإجمال إهتمامهما المشترك بالتنمية المستدامة من خلال ارتفاع إستهلاك الطاقة المحلي والضغط المتزايد على الوقود الحيوي الناتج عنه في الخليج من جهة، ومن خلال التركيز العام على النمو الأخضر في الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى. وقد أدت هذه العناصر إلى إنشاء إطار سُمّي «شبكة الطاقة النظيفة» يسمح لمؤسسات مجلس التعاون الخليجي بالوصول إلى شراكات المفوضية الأوروبية وبالمشاركة في مجموعات مناقشة ومشاريع تجريبية.^{٣٦}

هذا وتشكّل العلاقة بين أوروبا والخليج في مجال الطاقة ركيزة الروابط الاقتصادية والسياسية ولا يمكن استصغار الفوائد التي تجمعها كلا الجهتين من التبادلات هذه. فمجلس التعاون الخليجي يشكّل مورداً مهماً بالنسبة للإتحاد الأوروبي، بينما قد يساعد هذا الأخير في بناء أطر متماسكة سليمة للمشاريع الهادفة في تنويع مصادر الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي كما قد يشكل نموذجاً له في ما يخص تكنولوجيا ومشاريع الطاقة المتجددة.

لأمن البحري

يضم مفهوم الأمن البحري عناصر مختلفة تشمل حرية الملاحة والقدرة على مواجهة مخاطر القرصنة والإرهاب والإتجار بالمخدرات والهجرة غير النظامية وإنتشار أسلحة الدمار الشامل.

يعي مجلس التعاون الخليجي كل الوعي المخاطر المحتملة التي تهدد الأمن البحري حوالي شواطئ اليمن وسلطنة عُمان. وتتعلق في الواقع التطورات الحديثة في الأمن البحري بمنطقة الخليج خاصة بسبب القرصنة والإتجار بالمخدرات على وجه الخصوص كما بسبب الهجرة غير النظامية إلى حد ما. وتظهر بالإضافة إلى التحديات هذه المتعلقة بجهات فاعلة من غير الدول، مخاطر ترتبط بشؤون الدول ومنها خاصة المتعلقة بمضيق هرمز كما النزاعات على الأراضي بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. لذلك رعى مجلس التعاون الخليجي مجموعة من اللقاءات والمؤتمرات بغية تعزيز التنسيق بين دوله الأعضاء. وقد تم تحديد النقاط الحرجة التالية بالأخص في خلال مؤتمر الأمن والمراقبة البحرية الذي عُقد في شهر شباط/فبراير ٢٠١٢، وتشتمل هذه النقاط على القرصنة والإتجار بالمخدرات والتنسيق البحري. تُعتبر النقطتان الأولتان مجالان يشهدان تقدماً، وذلك بغض النظر عن غياب جهاز كامل من المعايير والأنظمة الدولية يُنظم مسألة القرصنة. أما في ما يخص المراقبة، فتخضع حالياً نهجٌ مختلفة لأنظمة المراقبة للفحص.

وقد أدت مسألة عالمية كهذه على الصعيد الدولي إلى إيجاد أدوات خاصة تتخذ شكل معاهدات وأجهزة ومبادرات تسعى إلى التعامل مع واقع الأمن البحري المتعدد الأوجه. وتشكّل إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) وإتفاقية قمع

٣٥. إ.ج. باتشيلري (I.J. Bachelier)، «الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي» (Renewable Energy in the GCC Countries)، مركز الخليج للأبحاث (Gulf Research Centre)، آذار/مارس ٢٠١٢، <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/09008.pdf>.
 ٣٦. شبكة الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي للطاقة النظيفة، «نشاطات الشبكة وتقديمتها» (Network Activities and Offering)، العام ٢٠١٠، <http://www.eugcc-cleanenergy.net/TheNetwork/NetworkActivitiesOffering.aspx>.

الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (SUA) الإنجاز الأكبر في هذا المجال. تنظم الإتفاقية الأولى التي أُنجزت عام ١٩٨٢ استخدام الجهات الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول للمياه الدولية. أما الثانية التي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٩٢ فتفرض الأحكام الضرورية للإدعاء على الأشخاص المتهمين بإتمام أعمال غير قانونية ضد السفن. وقد أبرمت دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان المجاورة لها كلها باستثناء الإمارات العربية المتحدة وإيران، إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

هذا وتشكل النزاعات بين الإمارات العربية المتحدة وإيران المذكورة سابقاً حول الجزر الثلاثة كما مضيق هرمز مسائل شديدة الصلة بإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبالأخص بنظام الملاحة في المضائق الدولية وبتعيين حدود الجرف القاري (CS) وبالمطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) بين الدول المتجاورة والمتقابلة. بالإضافة إلى ذلك، تتصف المادة ١٢٣ من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي تنظم البحار المغلقة والشبه المغلقة، بالمهمة في هذا السياق. فيمكن لدول الخليج التي تشكل منطقة شبه مغلقة أن «تدعو بحسب ما هو مناسب وبواسطة مجلس التعاون الخليجي، منظمات دولية لتتعاون معها». يترك هذا الأمر إذاً للإتحاد الأوروبي إمكانية التصرف بالأخص في المجالات المحددة في المادة ١٢٣ ألا وهي إستكشاف أماكن صيد الأسماك والمحافظة عليها وإستثمارها وحفظ البيئة البحرية وإقامة البحوث العلمية البحرية. كما ويشترك مجلس التعاون الخليجي بشكل فاعل في فرقة العمل المشتركة ١٥١ التي تكافح القرصنة حوالي شواطئ الصومال إلا أن المجلس لم يشترك بعد في العملية العسكرية التابعة للإتحاد الأوروبي والمسماة أطلنطا (ATLANTA) التي تضمن مرور السفن السليم في المنطقة نفسها. وتسمح هذه العملية للدول غير الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بالمشاركة فيها إما من خلال تقديم مساهمات عملية (كسفن للأسطول وطائرات دورية وفرق لحماية السفن) أو عن طريق توفير عاملين عسكريين لمقر القوة البحرية التابعة للإتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة. وفي حال شاركت دول الخليج في هذه العملية، وبخاصة بصفة مساهمات عمليات، جسدت مشاركتها هذه خطوة مهمة باتجاه مكافحة القرصنة في منطقة الخليج.

الإعلام والاتصالات

لا يُقاس الدمج الإقليمي وفق حجم السلع والخدمات المالية المتبادلة بين الدول وحسب، إنما وفق انسجام المعايير الخاصة بالخدمات العامة أيضاً، ويُعدّ الإعلام والاتصالات بشكل جلي واحداً من هذه الخدمات. وقد طلب مجلس التعاون الخليجي من اللجنة التوجيهية للاتصالات وتقنية المعلومات التابعة له أن تصدر مجموعة من القوانين والقواعد المحكمة المتعلقة بإتصالات على وجه خاص. إضافة إلى ذلك، اقترحت لجنة التشغيل والتعرفة مؤخراً سعراً موحداً ومنقحاً يخص التجوال، على أن يُعمل به في أرجاء مجلس التعاون الخليجي كافة.

كذلك، وافقت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على إنشاء حساب تويتر (Twitter) وقناة يوتيوب (YouTube)، وذلك بغية توسيع رقعة انتشار قرارات المجلس أكثر بعد. وتعتبر هاتان الوسيلتان أمراً ضرورياً من أجل التوجه إلى الأجيال الأكثر شباباً وإشراكهم في أهداف مجلس التعاون الخليجي ونطاق عمله. وتبين هذه الخطوة بشكل واضح أن شبكات التواصل الاجتماعي باتت تحظى باعتراف أكبر فأكبر في المنطقة، نظراً إلى كونها تتمتع بالقدرة على تأمين التواصل والربط، وتجذب شرائح معينة من السكان كما وتمارس تأثيرها العميق عليها.^{٢٧}

ولا يجوز تناول حديث الإعلام والاتصالات في المنطقة من دون ذكر الدور المرموق الذي تؤديه قناة الجزيرة. لقد أنشئت القناة هذه في العام ١٩٩٦ بفضل قرض كبير ممنوح من أمير قطر، وما برحت تتوسع حتى اليوم فغدت صوت العالم العربي والشرق الأوسط بل وأكثر من ذلك أيضاً. ففي العام ١٩٩٦، سددت الجزيرة الفراغ الذي خلفه إيقاف قناة البي بي سي (BBC) العربية، وضمت معظم طاقم عمل الأخيرة إليها. غير أنها لم تتفوق على مركز تلفزيون الشرق الأوسط إم

٢٧. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، «اجتماع اللجنة التوجيهية للاتصالات وتقنية المعلومات» (Communication and IT Steering Committee Meeting)، ٢٠ أيار/مايو من العام ٢٠١٢، <http://www.gcc-sg.org/index898e.htmlsaction=NewsSub>ShowOne&ID=2428T=A>

بي سي (MBC) من حيث عدد المشاهدين إلا في العام ٢٠٠٠ حين بدأت بالبث على الهواء على مدار الساعة. إذ كانت قناة إم بي سي «القناة الإخبارية والترفيهية العربية المجانية» الأولى تبث من لندن في بداية الأمر، وانتقلت في ما بعد إلى دبي لافتتاح قناة العربية وهي قناة إخبارية تابعة لها توصل البث على مدار الساعة وتُعدّ منافساً مباشراً للجزيرة.^{٢٨} ومع أن إم بي سي أصبحت النور في لندن، فهي كانت بنت أفكار الملك السعودي فهد بن عبد العزيز. ولا يزال وليد الإبراهيم، شقيق زوجة الملك الراحل، يشغل منصب رئيس مجلس إدارة القناة. وتجدر الإشارة إلى أن القناتين أنفتي الذكر متوفران على الانترنت، غير أن الجزيرة طوّرت شبكة أكثر انتشاراً. وفي الختام، من المهم لفت النظر إلى أن كلا القناتين تتبعان، إلى حدّ ما، اعتبارات راعي كل منهما الوطنية والخارجية، نظراً إلى كونهما أنشئتاً أسلساً من قبل الدولة. وبالتالي، فإن وسائل الإعلام المستقلة نسبياً في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة على حد سواء، تتخذ خطوات هامة من أجل إنجاز الثورة الرقمية.

هذا وقد تطوّرت علاقات الإعلام والاتصالات مع باقي العالم بفضل الدور الذي أدته الجزيرة في المرحلة التي تلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، حيث قامت ببث رسائل تنظيم القاعدة المصورة. وشكل ذلك نقطة التحول دفعت العالم الغربي للاعتراف بالأهمية المتنامية لقناة الجزيرة وللإعلام العربي بشكل عام. علاوة على ذلك، فقد سلّطت تغطية حربي أفغانستان والعراق الضوء على القيمة المضافة التي تأتي بها المكاتب الثابتة المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم. في الواقع، افتتحت الجزيرة مكاتب جديدة لها في أصقاع العالم كلها، بعد أن نجحت في البث من المناطق التي طالتها هاتان الحربان.

ويتجلّى بوضوح دخول مجلس التعاون الخليجي الساحة العالمية للإعلام والاتصالات من خلال مراقبة انتشار المجلات الأجنبية المختصة. فعلى سبيل المثال، ينشر دليل «تايم أوت» (TimeOut) ألا وهو دليل ترفيهي أسبوعي ذائع الصيت، نسخات خاصة بدبي والدوحة والبحرين.

كما وأدى افتتاح قناة الجزيرة الانكليزية وكذلك مكتبها في لندن في العام ٢٠٠٦، إلى توطيد العلاقات الإعلامية ما بين الخليج وأوروبا، الأمر الذي يعكس اليوم في الجهود الحثيثة التي تُبذل من أجل تجديد سياسات الاتصالات المشتركة ودور الحكومات في ما خص تطوير تقنية المعلومات. في الواقع، لقد أقرّت اللجنة التوجيهية للاتصالات وتقنية المعلومات لمجلس التعاون الخليجي أنفة الذكر في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١٢، قانوناً ينص على تعزيز التعاون مع دول الإتحاد الأوروبي التي «أبدت استعدادها لتقديم المشورة ومشاركة الخبرات في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بما يسهم في تطوير قطاعات الاتصالات والمعلومات في جميع دول المجلس».^{٢٩}

التعليم العالي والبحث

أعربت الحكومات الخليجية مؤخراً عن قلقها حيال نوعية التعليم الذي يتلقاه أبناء أوطانها، وهي حالياً تقوم بخطوات من أجل إحداث التحسينات في هذا المجال. فقد شدّد بشكل خاص، اجتماع لوزراء التعليم العالي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٢ على أولويات المنطقة في ما يتعلق بالتدريب والتعليم. فمن الواضح أن التدريب في الميدان الأمني لا يزال يشكل نقطة ارتكاز ومحط اهتمام أساسي بما أنه تصدّر المواضيع التي تم التشاور بها. إلا أن الإصلاح التعليمي الكامل يوجب انخراط القطاعات المعنية كافة فيه. في الواقع، تقترح دراسة حديثة تُبرر أهمية الدروس في المهارات المكتملة بالنسبة إلى التعليم النظري، أن يتم التطرق إلى هذه المسألة على مستوى الدولة ورب العمل والأستاذ والطالب على حد سواء، بغية إحراز

٢٨. شركة «ألايد ميديا» (Allied Media Corp)، إم بي سي (MBC): مركز تلفزيون الشرق الأوسط،

http://www.allied-media.com/ARABTV/ana_tv_and_middle_east_broadcast.htm

٢٩. هيئة تنظيم الاتصالات، هيئة تنظيم الاتصالات تشارك في اجتماع بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي (TRA participates in EU-GCC Meeting)، ٩ حزيران/يوليو ٢٠١٢، <http://www.tra.gov.ae/news429.php>

٤٠. م. باربر (M. Barber) وم. مرشد (M. Mourshed) وف. ويلان (F. Whelan)، تحسين التعليم في الخليج (Improving Education in the Gulf)، مجلة «مكينيزي كوارترلي» (McKinsey Quarterly)، آذار/مارس ٢٠٠٧،

http://www.mckinseyquarterly.com/Improving_education_in_the_Gulf_1946

أفضل النتائج الممكنة.^{٤٠}

في المرحلة التي تلت الربيع العربي، زادت حكومات الخليج حجم الأموال المخصصة للرعاية الاجتماعية، وقد انعكست الزيادة في النفقات هذه آثاراً إيجابية في النظام التعليمي. فقد ظهر بوجه خاص، ارتفاع تمويل المنح من أجل الدراسة في الخارج، في الوقت الذي لم تحدّد فيه بعد إصلاحات التعليم الوطني تحديداً دقيقاً. وبالتالي، اتضح أن استراتيجية رفع المنافسة الحالية تقتضي بإرسال أبناء الوطن إلى الخارج ليتابعوا تحصيلهم العلمي.

وفي هذا السياق، يتمتع الاتحاد الأوروبي بمجال واسع من أجل تعزيز التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي. فبرنامج العمل المشترك بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي يحدّد وجوب متابعة التعاون على المستوى المؤسسي وتعزيزه، ولا سيما عن طريق تفعيل العلاقات ما بين رابطة الجامعات الأوروبية من جهة ولجنة رؤساء الجامعات الخليجية من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول المشاركة أن تسعى جاهداً إلى رفع مستوى توعية الطلاب الخليجين المستفيدين من برامج التبادل في أوروبا على غرار برنامج إيراسموس موندوس (ERASMUS MUNDUS). كما وتتوفر أسلساً شراكة خاصة بين بعض جامعات الاتحاد الأوروبي وسبع جامعات خليجية، وهي تشمل طلاب الماجستير والدكتوراه وما بعد الدكتوراه بالإضافة إلى أعضاء الفريق العامل، وذلك تحت رعاية برنامج إيراسموس موندوس. غير أن عدد الأفراد المشاركين في هذا البرنامج لا يصل إلى المئة فرد سنوياً. ومن جملة الأهداف المهمة أيضاً، زيادة عدد الطلاب الخليجين الذين يتابعون دراساتهم بدوام كامل في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يقتضي زيادة عدد الشراكات ما بين جامعات مجلس التعاون الخليجي وتلك المتواجدة في دول الاتحاد الأوروبي. وأخيراً، يُستحب أن تشارك جامعات الاتحاد الأوروبي أفضل الممارسات في ما خص إدارة شؤون الطلاب والعاملين كما وتنقيح المناهج الدراسية وبرامج البحث، وذلك بغية المساعدة في الإصلاح التعليمي في دول الخليج.

أما في ما يتعلق بالبحث، فقد تميّزت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها عن الدول العربية الأخرى بفضل تيسيرها استقبال الجامعات والمراكز الأجنبية، ولا سيما الأمريكية منها. وعليه، يرمي الاتحاد الأوروبي، من خلال تنفيذ برنامج العمل المشترك، إلى تحقيق أعلى مستوى من التعاون، وذلك عن طريق تحديد شراكات البحث ذات الصلة ونقل التقنية ووضعها حيز التنفيذ.^{٤١}

٣ الاستنتاجات: التحديات والفرص من أجل ترميم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

تنتأى الصعوبات التي تعترض العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي عن عدد كبير من العوامل، بدءاً من مكامن الضعف الهيكلية في كلي الجانبين الخليجي والأوروبي، مروراً بضعف الحوار الصريح حول مسائل تتعلق بالسياسة والحوكمة، وصولاً إلى إخلال التوازن الناتج من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأحداث الربيع العربي. فلا بد من تخطي عوائق عديدة بغية إحياء العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أكثر بعد لتصبح على قدر التحديات المفروضة على المستويين الإقليمي والعالمي. وتقدّم في ما يلي مجموعة من الملاحظات النهائية المتعلقة ببعض المسائل الأكثر إلحاحاً التي لا بد من التطرق إليها وبأساليب الممكنة للقيام بذلك.

يتّسم الإطار الإقليمي الجديد بجملة من الانتقالات في شمالي أفريقيا وبالاضطراب المستمر في سوريا وبمواجهة إيران حول برنامجها النووي. ويدعو الإطار هذا إلى بذل كل من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي جهوداً حثيئة أكثر ليتخذ التعاون القائم بينهما شكل قوة تقدّمية تأخذ في الحسبان المسائل الإقليمية الأساسية جميعها، بدءاً من العراق مروراً بأفغانستان وصولاً إلى برنامج إيران النووي. غير أن الحوار السياسي الدائر بين المنطقتين بقي في الأغلب تصريحياً

٤١. برنامج العمل المشترك من أجل تنفيذ إضافية التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي الصادرة في العام ١٩٨٨، المرجع السالف الذكر.

وغير هام في ما خص المسائل الأمنية الحساسة. فانطلاقاً من استغلال وجهات النظر المشتركة حيال عدد من المسائل الإقليمية، ينبغي على الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي الشروع بتبادل الآراء على نحو أكثر تواتراً وفعاليةً وذلك بهدف تطوير رد استباقي لمختلف الظروف المتأثية عن الربيع العربي. ويعد التعاون المالي الذي من شأنه أن يقف في وجه التحديات الاقتصادية الاجتماعية الصعبة التي تواجه دول جنوب البحر المتوسط، واحداً من مجالات التعاون المحتملة بين مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي نظراً إلى الوفرة الهائلة التي تتمتع بها اقتصاديات الفريق الأول. ويمكن لمجلس التعاون الخليجي أن يقدم المساعدة حيث تكون الحاجة أكثر إلحاحاً وذلك من خلال التعاون مع البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) اللذين ينجزان مشاريع خاصة بهما في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. كما ويتضح أسلوب آخر من شأنه تفعيل التعاون السياسي والأمني، ألا وهو الاستثمار في الأدوات المتوفرة في إطار شراكات منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» (NATO)، على غرار الحوار المتوسطي (MD) ومبادرة إسطنبول للتعاون (ICI).

ومن جملة الأساليب الرامية إلى تفعيل العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، حث الشباب من الجانبين على الانخراط فيها. وفي هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى البحث في الأسباب الكامنة وراء تدني نسبة مشاركة طلاب مجلس التعاون الخليجي وأساتذته في برامج التعليم العالي التابعة للإتحاد الأوروبي. وكما تم تبيانها في القسم السابق، لا يزال التعاون في مجال التعليم العالي خجولاً، ما يمثل واحداً من مكامن الضعف الأساسية في الجهود الهادفة إلى تفعيل التبادلات التعليمية وزيادة الحراكية والمعرفة المتبادلة وحتى تسهيل تقارب أكبر على مستوي اتخاذ القرارات ووضع السياسات. هذا ومن شأن تحرير متطلبات الحصول على تأشيرة دخول من الجانبين أن يُسهّل أكثر فأكثر التعاون في هذا القطاع.

أما التعاون على المستويين السياسي والبشري، فقد يستفيد بشكل واضح من أي تطور حاصل في إزالة العوائق التي تحول دون إقامة المنطقة التجارية الحرة. فكما تم التأكيد آنفاً، لقد مالت دول مجلس التعاون الخليجي في عدّة نواحي إلى اعتبار المنطقة التجارية الحرة اختباراً مصداقية يقيس جدية الإتحاد الأوروبي في توطيد العلاقات بين المجموعتين. ومن الواضح أن إقامة منطقة تجارة حرة ستمثل خطوة بالغة الأهمية في الاتجاه الصحيح، نظراً إلى كونها ستحرر المصادر وتجعل العلاقات الاقتصادية رشيدة وتوفّر الدوافع الجديدة من أجل تنويع اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي وتفسح المجال أمام تعزيز الروابط السياسية لتبلغ مستوى جديداً من الالتزام. وبغية تحقيق هذا الهدف، لا بد من أن تضمحل الكثير من الشكوك حول نوايا الإتحاد الأوروبي كما وأن يبذل كلا الجانبين قصارى جهودهم من أجل تمهيد الطريق أمام إنجاز مماثل. ومع الأخذ بعين الاعتبار كل ما تقدّم، قد لا يبدو الوقت مناسباً لإعادة إطلاق المفاوضات حول منطقة تجارة حرة بسبب الصعوبات التي تعترض حالياً الدمج الاقتصادي والسياسي في الإتحاد الأوروبي. وبناءً على ذلك، ليس من المجدي التركيز كثيراً (أو تعليق الكثير من الآمال) على إقامة منطقة تجارة حرة. فلا بد للعلاقات أن تسمو فوق هذا الاعتبار وألا ترتهن إليه ارتهاناً كاملاً. لكن ذلك لا يفي إمكانية أن يفضي السعي الفعال لإقامة منطقة تجارة حرة إلى آثار إيجابية في تمرين بناء الثقة برمته وفي التعاون أيضاً.

في الختام، ينبغي على الإتحاد الأوروبي أن يعي الفروقات القائمة في ما بين دول مجلس التعاون الخليجي بغية تطوير علاقاته مع المجلس. فالمجلس هذا لا يُشكل كتلة واحدة، وصرف النظر عن هذه الفروقات قد ينعكس سلباً على العلاقات بين الجانبين. إذ أصبح حجم المملكة العربية السعودية المتفاوت اقتصادياً وسياسياً يتوافق حالياً وحجم باقي دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً إلى كونها باتت، بفضل مؤهلاتها، لاعباً مهماً على مستوى السياسة الخارجية كقطر مثلاً كما على مستوى الاقتصاد على غرار الإمارات العربية المتحدة.

وعلى ضوء كل ما ذكر في ما سبق، لا بد من بذل جهود لابتداع علاقة استراتيجية أكثر بعد، ترتكز على عدد أقلّ شملاً من المسائل الراهنة مقارنة مع المسائل الواردة في برنامج العمل المشترك أصلاً. أما مشروع «شراكة» فيرمي إلى حل الشبكة المعقدة من العلاقات التي تجمع بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، ويتطلع إلى أن يحدد الطرفان نطاق الحرية ويوسعانه بغية تحقيق التعاون المتبادل، على أن ينوي كلا الجانبين ذلك. فمن خلال تحليل تاريخ التعاون بين الإتحاد

الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في عدد من القطاعات المختلفة التي تُعتبر الأكثر استراتيجيةً و/أو وعداً في العلاقات بين مجموعتي الدول، يسعى المشروع إلى المساهمة في إعادة النظر في العلاقات بين الطرفين، وخاصة مع المفاوضات القادمة حول وضع برنامج عمل مشترك جديد. وأخيراً، نحن نعتقد أن إمكانية تطوير العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي واسعة جداً، لكنها تتطلب تجاوز العوائق ومواجهة التحديات وتحقيق إمكانيات التعاون.

حول شراكة

يمتد مشروع شراكة على سنتين وتنفذه مجموعة من المؤسسات، على رأسها معهد الأعمال الدولية (IAI)، وتموله المفوضية الأوروبية بشكل جزئي. ويسعى المشروع إلى اكتشاف وسائل لتعزيز العلاقات بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال تنفيذ الأبحاث الموجهة نحو السياسات، ونشاطات الإمتداد والتدريب والنشر. ويهدف المشروع بكيته إلى دعم الفهم والتعاون بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، مع التركيز بشكل خاص على المجالات الاستراتيجية التي تم تحديدها في برنامج العمل المشترك في العام ٢٠١٠ مثل التجارة والتمويل والطاقة والأمن البحري والإعلام والتعليم العالي.

للمزيد من المعلومات، يمكن زيارة الموقع

www.sharaka.eu

المؤلفون

سيلفيا كولومبو (Silvia Colombo) هي زميلة أبحاث في معهد الأعمال الدولية في روما وهي منسقة مشروع شراكة.

كاميلا كوميتري (Camilla Committeri) تحمل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية من معهد العلوم السياسية (Sciences Po) في باريس وشهادة ماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE) في لندن. وهي متمرنة سابقة في معهد الأعمال الدولية في روما.